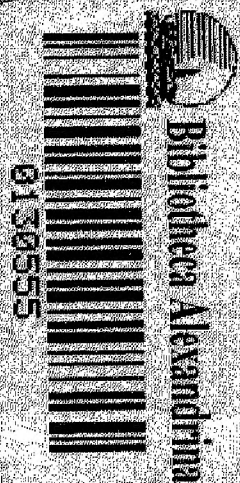


أحمد فتحي القاضي

التقليد وعقيدة أهل التوحيد



291

أحمد فتحي القاضي

التقليد وعقيدة أهل التوحيد

منطبعة دار الشريعة بالقاهرة

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

من الملاحظ أن عددا كبيرا من الجيل المائل من المسلمين ..
مسلمى تقليد .. يعيش أكثرهم في دواجى ظلم الجهل وفي
مزالقي أوعاره .. أبعدنى الله وإياك عن شين الجهل أو
عاره !!

وكنت قد فرغت من قراءة باستيعاب في (شرح عقيدة
أهل التوحيد) وخرجت منه بأن مسلم التقليد .. لا يعد
مؤمنا راسخ الايمان !!!

عندئذ خطر لى ان أقوم بشرح الشرح لذلك الكتاب
القديم الذى وقع بين يدي من الكتب القديمة المختلفة عن
أجدادى !!

أما الكتاب فهو شرح لعقيدة أهل التوحيد كان قد قام
به المرحوم العلامة أبو عبد الله محمد بن يوسف بن محمد
السنوسى الحسنى من قديم الزمن .. ثم قام باعادة طبعه
وعلى نفقته المرحوم أحمد على الشاذلى الأزهري .. صاحب
جريدة الاسلام ومحررها خدمة للعلم والدين وذلك من
تسعة وسبعين عاما في سنة ١٣١٦ هجرية !!!

وقد تقول انه ما كان لمثلنى وأنا رجل من رجال القانون
ان يتصدى لكتب الدين !! لأترك الخبز لخبازه !!!

ولكن قد دفعنى التواكل والتراخى من الكثير من علمائنا
لشواغل الحياة والدنيا !!! فى وضع هذا الكتاب !!!

وقد نجح أعداء الاسلام فى خلق جيل من أولادنا ضعاف
فى اللغة العربية .. وهى لغة دينهم ضعفا مبينا .. ونجحوا
بذلك فى إبعادهم عن أن يتناولوا بالقراءة والإطلاع فى مثل
هذه الكتب التى كانت وما تزال نورا يستضاء به !!!

وقد نجحوا بذلك فى أن يدفنوا هذه الكتب ونجحوا كل
النجاح فى أن يجعلوها مغمورة مهجورة ... لا يكاد ينقب
عنها الا نفر قليل .. ضالع فى اللغة !!!

وفى وجيز من القول ... أردت بعون الله أن أنقل لك
موجزا مما احتواه هذا الكتاب النفيس بأسلوب سهل ...
اسهاما منى فى خدمة العلم والدين فى دولة العلم والإيمان
التي أنشأها ودعا اليها الرئيس الراحل المفطور له محمد
أنور السادات .

المستشار

أحمد فتحى القاضى

الرسالة
الأولى
الواجب على من بلغ

قال الشيخ افتناه : -

أراك يابنى فيما يبدو من مسلمى التقليد !!!

قال الفتى وما ذلك الذى تعنى ؟؟

قال الشيخ ... نعم أراك من مسلمى التقليد من غير ما أعمال
الفكر فى عقيدة التوحيد !!!

وذلك لأنك ولدت ونشأت من أبوين مسلمين وقلدتهم فى دينهما
تقليدا .. لا إيمانا وتوحيدا .. فصمت مع الصائمين .. وصليت
مع المصلين ... وهو اعتقاد صحيح كاعتقاد عامة المؤمنين المقلدين
... وان كان اعتقادا حصل بمحض التقليد !!!

وذلك لأن الذى عليه الجمهور والمحققون من أهل السنة ومنهم
الشيخ الأشعرى والأستاذ والقاضى وإمام الحرمين وغيرهم من
الأئمة انه لا يصح الاكتفاء به فى العقائد الدينية وهو الحق الذى
لا شك فيه ... اما كيف ذلك ؟

فإليك يابنى هذه النصوص التى حرصت على أن أسردها لك
نصا نصا وسأشرحها لك ما وسعنى الاجتهاد شرحا شرحا !!!

قال الفتى هات ما عندك وستجدنى ان شاء الله من الملتزمين ..
وقل رب زدنى علما !!!

قال الشيخ أما النص الأول من هذه النصوص ... من غير
ما تحريف لما وجدته عليها فهو : -

ان اول ما يجب قبل كل شىء على من بلغ أن يعمل فكره فيما
يوصله الى العلم بمعبوده من البراهين القاطعة والادلة الساطعة
الا أن يكون قد حصل له العلم بذلك قبل البلوغ فليشتغل بالأهم
فالأهم !!!

قال الفتى : زدنى شرحا .. شرح الله صدرك ويسر
أمرك !!!

قال الشيخ : اما المقصود بالوجوب على من بلغ ... اى على
المكلف ومعنى أن اول ما يجب اى شرعا والاحكام تثبت عند أهل
السنة بالشرع !!!

وقال فريق ان المكلف لا ينظر ما لم يعلم وجوبه ولا يعلم وجوبه
مالم ينظر ووجوب النظر عندهم غير ضرورى لتوقفه على مقدمات
تفتقر الى أنظار دقيقة ... والحق ان النظر لا يتوقف على العلم
بالوجوب لا عادة ولا شرعا !!! وذلك لأن الله سبحانه وتعالى أجرى
عاداته وطرد سنته بعدم تواطىء العقلاء على الاعراض عن النظر
فى عجائب الكائنات وغرائب المصنوعات ومن أعظم ذلك ما تأتى
به الرسل من خوارق العادات !!!

واما شرعا فلأن النظر وجوبه متوقف على التمكن من العلم
لا على العلم !!!

اما قوله ان يعمل فكره ... فحاصله ان اول واجب على
من بلغ النظر !!!

قال الفتى : وما النظر وما حقيقته ؟

قال الشيخ ... عرف حقيقة النظر البيضاوى بأنه ترتيب
أمور معلومة على وجه يؤدى الى استعمال ما ليس بمعلوم وعرفه
غيره بأنه وضع معلوم أو معلومين فصاعدا على وجه يتوصل به
الى المطلوب !!!

فان وصلت بنا تلك الأمور الى معرفة مفرد سميت معرفا
وقولا شارحا !!! وان وصلت بنا الى التصديق وهو العلم بنسبة
أمر الى أمر على جهة الثبوت أو النفي سميت حجة ودليلا !!!

وما أجمل النظر في الكتاب والسنة ... وأما المثال الى
ما سقته لك من المعرف ... والمفرد .. فتعريفك للانسان بأنه
حيوان ناطق ... وأما المثال الثانى فقولك فى بيان حدوث العالم
(وهو ما سوى الله عز وجل) العالم متغير وكل متغير حادث ...
وترتيب هاتين القضيتين المعلومتين على الوجه الخاص وهو كون
الصغرى موجبة والكبرى كلية يوصل من اتضح له بالبرهان
صدقهما الى العلم بأن العالم حادث وذلك لاندراج الصغرى فى
حكم الكبرى !!!

قال الفتى : والا يكفيننا ان ننظر الى انفسنا ... من نقطة
صرنا !!!

قال الشيخ : وانت اذا نظرت الى هذا الزائد من ذاتك بمقولة
ان النطفة من والد ... ولا ولد الا وجعله والد .. واذا نظرت
الى هذا الزائد من ذاتك وجدته جرما يغمر فراغا يجوز ان يكون
على ما هو عليه من المقدار المخصوص والصفة المخصوصة وان
يكون على خلافهما فتعلم قطعا ان لصانعك اختيارا فى تخصيص
ذاتك ببعض ما جاز عليها فيخرج لك من هذا البرهان القاطع على
ان النطفة التى نشأت عنها قطعا يستحيل ان تكون هى الموجدة
لذاتك لعدم امكان الاختيار لها حتى تخصص ذاتك ببعض ما جاز
عليها وايضا لا طبع لها فى وجود ذاتك والا لكنت على شكل الكرة
لاستدارة اجزاء النطفة !!! ولا فى نموها والا لكنت تنمو وتنمو
وتنمو أبدا !!!

النطفة علقه ثم مضفة .. وكسوة العظام باناحم ... ثم
الاكتمال جنينا .. ثم الولادة !!!

من هنا تعلم أن تلك النطفة وسائر العالم لم يكن ثم كان ..
اذ كان مثلك جرما يعمر فراغا يمكن وجوده وعدمه واتصافه بما هو
عليه من المقادير والصفات المخصوصة وبغيرها فيحتاج كما احتاج
الى مخصص يخصصه بما هو عليه لوجوب استواء المثليين في كل
ما يجب ويجوز ويستحيل وقد وجب لذاتك سبق العدم فكذلك
يجب لسائر العالم المماثل لك اذ لو جاز أن يكون بعض العالم قديما
والقدم لا يكون الا واجبا للقديم للزم ان يختفى أحد المثليين عن مثله
بصفة واحدة وهو محال لما يلزم من اجتماع متناقضين وهو أن
يكون مثلا غير مثل فخرج لك بالنظر في ذاتك وانعقاد التماثل بينك
وبين سائر الممكنات البرهان القاطع على حدوث العالم كله علوه
وسفله عرشه وكرسيه أصله وفرعه وان جميعه عاجز عن ايجاد
نفسه وعن ايجاد غيره كعجزك وان الجميع مفتقر الى فاعل مختار
كافتقارك وان من شيء الا ليسبح بحمده !!

اذا عرفت هذا أيها المقلد الناظر لنفسه بعين الرحمة فاقرب
شيء يخرجك عن التقليد بعون الله أن تنظر الى اقرب الأشياء اليك
وذلك نفسك قال الله تعالى وهو أصدق القائلين « وفي أنفسكم أفلا
تبصرون » .. فتعلم علم الضرورة أنك لم تكن ثم كنت فتعلم أن لك
موجدا أوجدك ..

**« يا أيها الانسان ما غرك يربك الكريم الذي خلقك فسواك فعدلك
في أي صورة ما شاء ركبك » .. فتعلم علم الضرورة ان لك موجدا
أوجدك لاستحالة أن توجد نفسك والا لا يمكن أن توجد ما هو أهون
عليك من نفسك وهو ذات غيرك لمساواته لك في الامكان وانما قلنا
هو أهون عليك لما في ايجادك نفسك من زيادة التهافت والجمع بين
متنافيين وهو تقدمك على نفسك وتأخرك عنها لوجوب سبق
على فعله فاذا كانت ذاته نفس فعله لزم المحذور المذكور !!**

وقد تقول يا بنى وكيف أعلم ضرورة سبق عدمى وقد كنت
ماء فى صلب أبى وكذا أبى فى صلب أبيه وهلم جرا . . غاية الأمر
انى أعلم ضرورة تحولى من صورة الى صورة لا من عدم الى وجود
كما ذكرت . . فالجواب ان ذاتك الآن اكبر من النطفة التى نشأ عنها
قطعا فتعلم على الضرورة ان ما زاد كان معدوما ثم كان واذا كان
معدوما ثم وجد فلا بد له من موجد فقد تم لك البرهان القاطع بهذا
الزائد فى ذاتك على وجود الصانع دون حاجة الى غيره !!

وايضا لو نظرت الى تغير صفات العالم قبولا وحصولا لذلك
ذلك على حدوثها لما يأتى فى استحالة تغير القديم وذلك حدوثها
على حدوث موصوفها لاستحالة عروه عنها !! وتقديرها حوادث
لا أول لها يؤدى الى فراغ ما لا نهاية له عددا قبل ما وجد
منها الآن .

لكن فراغ العدد يستلزم انتهاء طرفيه فراغ ما لا نهاية له من
عدد الحوادث فما توقف الآن عليه فى وجود الحوادث يجب ان يكون
محالا فيلزم ان تكون عدما مع تحقق وجودها !!

ولا شك يا بنى فى انك تعلم مثلى فى أن الملل كلها أجمعت على
حدوث ما سوى الله عز وجل حتى اليهود وانصارى بل حتى
المجوس . . . الا فريق من الملحدون يقولون ان قدماءهم اثبتوا قدماء
خمسهم وسموه عقلا ثم نفسا وهيولا ودهرا وخلاء وحار جماعة من
متأخريهم الى أن العالم العلوى قديم بذاته وصفاته الا الحركات
فانها حادثة باشخاصها قديمة بأنواعها فلا حركة الا وقبلها حركة
لا الى أول واما العالم السفلى وهو عالم الكون والفساد وهو ما تحت
مقعر فاك القمر وقالوا فيما قالوا أن هيولاه قديمة وكل ما فيه
من الصور والاعراض حادثة باشخاصها قديمة بأنواعها فلا ولد
الا وقباه والد ولا بيضة الا من دجاجة ولا دجاجة الا من بيضة
ولا زرع الا من بذر وتوقف جالينوس فى قدم ما اعوا قدمه ومذاهب

هو لاء الملحدین رکیکه جدا ولا یرضی بقالتهم مؤمن بل ولا عاقل الا
من سلب عقله وایمانه فانه لا حول ولا قوة الا بالله فاذا عرفت هذا
فقولنا یا بنی وتقديرها حوادث لا مبدا لها تقدير صفات العالم
اعتراض من الفلاسفة على کبری الدلیل الذی اسند للغاية على
حدوث العالم وهی قولنا وكل من صفاته حادثة فهو حادث ووجه
الاعتراض انهم قالوا لا نسلم ان من صفاته حادثة فهو حادث قولکم
لانه لا یعرى عنها مسلم وقولکم فیكون حادثا مثلها ممنوع لان ذلك
انما یلزم لو كانت الحوادث لازمت الاجرام لها مبدا یفتح به عددها
ونحن نقول لا مفتح لتلك الحوادث بل ما من حادث الا وقبله حادث
لا الى اول فلم یلزم من قدم الاجرام على هذا التقدير عروها عن
الحوادث اللازمة لها لان نوعها الذی لا تنفک عنه الاجرام قديم
والجواب من الوجه الاول انه یلزم على وجود حوادث لا اول لها أن
یکون دخل فی الوجود وفرع من حركات الاقلال وأشخاص الحيوان
ونموها على الترتیب واحدا بعد واحد عدد لا نهاية له والجمع بین
الفراغ وعدم النهاية جمع بین متناقضین فیكون محالا على الضرورة
ویلزم علیه أن یمکن وجودنا ووجود سائر الحوادث الآن محالا
لتوقفه على المحال وهو فراغ ما لا نهاية له .

ولا جدال یا بنی ان ما توقف على المحال محال ضرورة ان
المتوقف لا یوجد بدون المتوقف علیه !! ومثله !! اذا ما صادف وقرر
ملتزم فی الناس وقال لا أعطی فلانا فی الیوم الفلانی درهما حتی
أعطیه درهما قبله ولا أعطیه درهما قبله حتی أعطیه درهما قبله
وهكذا لا الى الاول فمن المعلوم ضرورة ان اعطاء الدرهم الموعود به
فی الیوم الفلانی محال لتوقفه على محال وهو فراغ ما لا نهاية له
بالاعطاء شیئا بعد شیء . ولا ریب ان ما ادعوه من حوادث لا اول
فها مطابق لهذا المثال فان اعطاء الفاعل لذلك مثلا الحركة فی زماننا
هذا وفی غیره من الأزمان الماضیة متوقف على اعطائه قبله من

الحركات شيئاً بعد شيء مما لا نهاية له فالحركة للفلك في الزمان المعين نظير الدرهم الموعود به في الزمن المخصوص والحركات التي لا تتناهى قبلها نظير الدراهم التي لا تتناهى قبل ذلك الدرهم فيكون وجود الحركة للفلك هذا الزمان مثلاً مستحيلاً كما استحال وجود الدرهم الموعود به في الزمان المعين للشخص وكذلك يلزم أن يكون وجوداً في هذا الزمان ووجود سائر الحيوانات والزرع مستحيلاً لتوقفنا على وجود آباء قبلنا لا نهاية لهم وتوقف الزرع على بذور قبلها لا نهاية لها !!

واما المقولة من جانب الملحدين بأن نعيم الجنة للمؤمنين ومتجددات افراحها وسرورها حوادث لا نهاية لها ... قول مردود بانها حوادث لا آخر لها بمعنى انها لا تنقطع ابدا !!

وكذلك الحال لجهنم التي هي عذاب للكافرين الملحدين .. واضرابهم من الطبيعيين الدهريين نسأله سبحانه وتعالى ان يجعلنا في الدنيا والآخرة من حزبه المفلحين الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون اللهم آمين .

وبعد !! لقد صح لرجل القانون مؤلف هذا الكتاب ... ان يفعل ويقول في هذا المقام هذه الابيات :

اذ يزعم الدهـرى أن
لا بعث بعد الموت صائر
وكذا الوجود بأسره
عن صدقة عمياء صادر
قولوا له لو قهقروا
الأشياء الى أدنى الصغائر

من ذا الذى للنرة الصغرى
أراها غير قادر

هل أوجدت هى نفسها
هنا محال فى البصائر

أيجوز رجحان الوجود
بلا مرجح يا مناظر

هذا بديهي الاستحالة
لا تسوغه الخواطر

أنظر الى الفلك الذى
بالضبط طول الدهر دابر

هل كان ذلك صدفة
ما قال ذا إلا مكابر

● قال الشيخ ... وأعلم يابنى أيضا انه يلزم على وجود
حوادث لا أول لها ان يقارن الوجود الأزلى عدمه .

□ قال الفتى ... وهل ترانى يا سيدى مكابرا حتى تجهد
نفسك ذلك الجهد لتقدم لى الدليل أثر الدليل والبرهان تلو
البرهان !!

● قال الشيخ ... ولكنى أسوقها ليطمئن قلبك ولادحض
لك ما يقول به المعاندون من قولهم حوادث لا أول لها ولو قلنا
بذلك للزم اجتماع الوجود الأزلى مع عدمه ، وبيان الملازمة ان كل
حادث من تلك الحوادث مسبوق بعدم لا أول له ، ولا ريب ان
وجود الشئ مع عدمه محال على الضرورة ذلك لانه جمع بين
متناقضين وهو الحدوث والأزلية فان قالوا لا نسلم ان العدم
لصاحبه شئ من الحوادث للزم اذن ان لجميع الحوادث أول !!

□ قال الفتى ... الآن قد أدركت ما تعنيه أنه يلزم على وجود حوادث لا أول لها لمن يقارن الوجود الازلي عدمه !!!

● قال الشيخ ... هذا وجه سقته لك لإبطال حوادث لا أول لها !!! واليك !!! برهان القطع والتطبيق فيما سأسوقه لك !!!

وأن يستحيل عند تطبيق ما فرغ منها بدون زيادة على نفسه مع زيادة ما علم بين العديدين من وجوب المساواة ونقيضها ..

□ قال الفتى ... زدنى ايضاحا !!!

● قال الشيخ ... هذا طريق ثالث لإبطال حوادث لا أول لها ... وذلك لو وجدت حوادث لا أول لها للزم ان يوجد عدنان متغايران وليس احدهما أكثر من الآخر ولا مساويا له والتالى باطل على الضرورة لما علم من وجوب احدى النسبتين بين كل عديدين فيكون ملزومه وهو وجود حوادث لا أول لها باطلا وبيان ذلك أنه لو نظرنا الى عدد الحوادث من الطوفان مثلا الى الازل مع عددها من الآن مثلا الى الازل لكان عديدين متغايرين على الضرورة ويستحيل بينهما المساواة لتحقيق الزيادة في احدهما والشئ دون الزيادة لا يكون مساويا لنفسه بعد الزيادة ومتى كان ذلك فقد اتضح لك أنه يلزم على وجود حوادث لا أول لها ان يوجد عدنان ليس بينهما مساواة ولا مفاضلة ، وذلك مستحيل .

□ قال الفتى ... لقد أوضحت الطريق الثالث ايما ايضاح ..

● قال الشيخ ... واليك يا بنى الطريق للرد على أولئك الفلاسفة المعاندين ..

وان يصح في كل حادث ثبوت حكم بفراغ ما لا نهاية له قبله وهكذا لا الى أول في الاحكام ومن لازمها سبق محكوم عليه بالفراغ

فيلزم أن يسبق أزلى أزليا وان اجيب بالنهاية في الاحكام لزم أن ما يتناهى لا يتناهى بزيادة واحدة

□ قال الفتى ... زدنى ابضاحا ... زادك الله صلاحا وفلاحا !!!

● قال الشيخ ... لقد قلت لك أن ما اسوقه لك طريق رابع للرد على الفلاسفة وتقريره أن نقول لو وجدت حوادث لا أول لها لصح عند كل حادث وجود حكم بفراغ ما لا نهاية له والملازمة يابنى ظاهرة لان صحة الحكم تتبع ولا ريب صحة المحكوم به والمحكوم به وهو فراغ ما لا نهاية له قبل كل حادث صحيح على أصلهم فوجود الحكم بذلك عند كل حادث صحيح ضرورة لكن هذا الحكم مستحيل لما نذكره الآن من البرهان على ذلك فيكون ملزومه وهو وجود حوادث لا أول لها مستحيلا لوجوب استحالة الملزوم عند استحالة لازمة فالحوادث اذن كلها لها أول ولا وجود لجنسها ولا للشيء منها في الأزل هو المطلوب . ولا يخفى عليك يابنى اجراء مثل هذا في سائر ما قالوا من حوادث لا أول لها .

□ قال الفتى ... وأظننى بعد هذا البيان لم يبق على أشكال في لفظ العقيدة وبالله التوفيق !!!

□

□

□

الصانع لذاتك ولسائر العالم قديم

● قال الشيخ - ويجب ان يكون هذا الصانع لذاتك ولسائر العالم قديما أى غير مسبوق بعدم والا لافتقر الى محدث وذلك يؤدي الى التسلسل ان كان محدثه ليس أثرا له أو الى اندور ان كان والتسلسل والدور محالان لما فى الأول من فراغ مالا نهاية له بالعدد وفى الثانى من كون الشئ الواحد سابقا على نفسه مسبوقا بها !!!
□ قال الفتى - وقل ربى زدنى علما !!! وانى لارجوك ايضاح معنى القدم !!!

● قال الشيخ - اعلم يا بنى ان القدم يطلق فى مقتضى اللسان بأزاء معنيين يطلق على ما توالى على وجوده الازمنة وكر عليه الجديدان الليل والنهار ومنه قوله تعالى كالعرجون القديم وبهذا الاعتبار يقال أساس قديم وبناء قديم وهذا الاعتبار مستحيل فى حقه جل وعلا اذ وجوده تعالى ليس وجودا زمانيا ولا نسبة للزمان الى وجوده البتة اذ هو من صفات المحدث فيكون حادثا ضرورة فان الزمان اما عبارة عن مقارنة متجدد لمتجدد أى حادث لحادث كمقارنة السفر بطلوع الشمس مثلا فثبوته فرع وجود حادثين مقتضى الوجود لأنه نسبة بينهما والنسبة يتأخر وجودها عن وجود المنتسبين ولا متجدد فى الأزل فلا زمان فالتجدد لوجوده جل وعلا وصفات ذاته العلية محال فنسبة الزمان اليه تعالى محال على الإطلاق فى الأزل وفيما لا يزال وأما عبارة عن حركات الافلاك وما يرجع اليها من الساعات واجزائها وتعاقب الليل والنهار اذ

الليل عبارة عن مغيب الشمس تحت الأفق والنهار عبارة عن ظهورها فوق الأفق وذلك في الحقيقة عبارة عن سير الفلك الأعظم معدل الليل والنهار بما تحت الأفق أو فوقه على ما تزعم الفلاسفة والساعة عبارة عن سير معدل النهار خمس عشرة درجة أى خمسة عشر قسما من ثلاثمائة وستين قسما متساوية فسموا الفلك بها اصطلاحا والزمان بهذا المعنى هو الوجود كثيرا في تعاريف اصل العادات ولا شك في انعدام الزمان بهذا المعنى أيضا في الازل اذ لا فلك فيه ولا حركة لما عرفت من برهان حدوث كل ما سوى الله عز وجل وعلا ويستحيل أن يمر عليه جل وعلا الزمان بهذا المعنى لأنه انما يمر على الأفلاك وما أحاطت به مما سجن في جوفها حتى تمر عليه الأزمنة من الساعات والليل والنهار وفصول السنة وأشهرها بحسب تحرك الأفلاك فوقه وتحت ظهور الشمس وارتفاعها فوق الأفق وغبتها وانخفاضها تحت الأفق لتتقيد بذلك أغراضه المتجددة من يقظة نوم وصحة وسقم وحياة وموت ونحو ذلك وتتقيد معاشة المقدرة خريفا وصيفا وربيعا وشتاء بتدبير من ليس كمثله شيء لا اله الا هو رب كل شيء تبارك وتعالى وتنزهه عن ان تحيط به الامكنة او تتجدد او تتغير له صفة كيف يتصور ان يكون له مع شيء من العالم اتصال او انفصال فقد اتضح لك ان الزمان على كلا الاعتبارين انما هو من صفات الحوادث ولا يتقيد الا ما هو حادث فالقدم اذا باعتباره خاص بالحوادث وقد يطلق القدم على ما لا اول لوجوده أي وجوده ازل لم يسبقه عدم والقدم باعتبار هذا المعنى الثاني هو الثابت له جل وعلا والدليل على وجوبه له جل وعلا انه لو لم يكن قديما لكان حادثا اذ لا واسطة بينهما في حق كل موجود لكن كونه حادثا محال لأنه يوجب افتقاره الى محدث لما عرفت من وجوب افتقار كل حادث الى محدثه — ثم تنقل الكلام الى محدثه

فيكون حادثا كالأول فيفتقر أيضا الى محدث فلن كان محدثه الأول الذي كان أثرا له لزم في الغير ما لزم فيه وتسلسل والتسلسل مجال لما عرفت من استحالة حوادث لا أول لها . . . ولم يقل أحد من العقلاء بحدوث صانع العالم جل جلاله وقالوا في تفسير القديم أى غير مسبوق بعدم تبنيه على أن المختار في القدم أنه صفة سلبية وقد اختاره المحققون من المتأخرين وقيل هو صفة نفسية أى ليس بزائد على الذات ومرجعه الى الوجود المستمر أزلا .

واستطرد الشيخ - قائلا ثم نقول ويجب ان يكون باقيا أى لا يلحق وجوده عدم والا لكانت ذاته تقبلهما فيحتاج في ترجيح وجوده الى مخصص فيكون حادثا كيف وقد مر بالبرهان آنفا وجوب قدمه ومن هنا تعلم ان كل ما ثبت قدمه استحالة عدمه !!

□ **قال الفتى -** أفضى على من شرحك لما تقول شرح الله صدرك ويسر أمرك .

● **قال الشيخ -** قد أوضحنا لك ان المختار في البقاء انه عبارة عن سلب العدم اللاحق للوجود والدليل على وجوب هذه الصفة له جل وعلا انه لو قدر لحقوق العدم له تعالى عن ذلك علوا كبيرا لكانت ذاته العلية تقبل الوجود والعدم لفرض اتصافه بهما ولا تتصف ذاته بصفة حتى تقبلهما لكن قبوله جل وعلا للعدم محال اذ لو قبله لكان هو والوجود بالنسبة الى ذاته سيات اذ القبول للذات نفسى لا يختلف فيلزم افتقار وجوده الى موجد يرجعه على العدم الجائز فيكون حادثا كيف وقد ثبت بالبرهان القطعى وجوب قدمه فبان لك بهذا البرهان ان وجوب القدم يستلزم أبدا وجوب البقاء وان تجويز العدم اللاحق يوجب ثبوت العدم السابق فخرج لك بهذا البرهان قاعدة كلية هي ان كل ما ثبت قدمه استحالة عدمه لأن القدم لا يكون أبدا الا واجبا للقديم !!

● **وقال الشيخ :** ومن هنا تعلم أيضا بوجوب تنزهه تعالى ان يكون جرما أو قائما به أو مجاذبا له أو في جهة له أو مرتسما في خياله لأن ذلك كله يوجب مماثلته للحوادث فيجب له ما وجب لها وذلك يقدر في وجوب قدمه وبقائه بل وفي كل وصف من اوصاف الوهيته .

وذلك يعنى أنك اذا علمت وجوب وجوده جل وعلا وانه جل وعلا لا يقبل العدم السابق لوجوب قدمه ولا العدم اللاحق لوجوب بقاءه علمت استحالة هذه الامور كلها في حقه تعالى لاستلزامها مماثلته لما قام البرهان على وجوب حدوثه وهو الجوهر والاعراض فقوله ومن هنا اشارة الى وجوب قدمه وبقائه وقوله جرما أى مقدارا يشغل فراغا فيتناول الجوهر الفرد والركب منه وهو الجسم وذلك لان الجرم ملازم للحركة والسكون لان التحيز صفة نسبية له فان بقى في حيزه فهو ساكن وان انتقل عنه فهو متحرك والحركة والسكون حادثان وقد سبق برهانه وموجز ذلك ان تقول الحركة . لا تكون أزلية لعدم امكان بقاءها ولزوميتها سبق السكون في الحيز المتنقل عنه والأزلى لا يكون مسبوقا بغيره والأزلى أيضا يلزم بقاءه واما السكون أيضا فلا يكون أزليا والا لاستحال عدمه فيستحيل ان يتحرك الجرم دائما والعقل والمشاهدة يكذبانه فنقول على هذا في نظم الدليل على حدوث الاجرام لو وجد جرم في الأزل لم يخل أما ان يكون متحركا أو ساكنا لكن الثانى باطل بقسميه فالمقدم مثله وبالجمله فالحركة والسكون لا يكونان الا حادثين ضرورة فما لازمهما وهو الجرم يجب حدوثه ويتعالى من وجب له القدم والبقاء ان يكون حادثا وأيضا فلو كان جرما اجاز ان يكون أكبر مما هو عليه أو أصغر لاستحالة وجود جرم لا نهاية له فيحتاج الى مخصص يخصصه مما هو عليه من المقدار دون غيره من المقادير الجائزة فيكون حادثا وهو محال .

ثم لو كان جسما مركبا من جزئين فأكثر للزم أن يقوم بكل جزء منه صفة العلم والقدرة والحياة وسائر صفاته الاله لاستحالة وجود قديم غير اله ولئلا يلزم الافتقار الى المخصص في ترجيح بعض الاجزاء بقيام الصفات بها دون بعض لكن قيام الصفات بكل جزء محال لأنه يوجب تعدد الالهة وسيأتى برهان وجوب الوحدانية له جل وعلا وأما ادعاء أن الصفة الواحدة تقوم بالمجموع فلا يخفى بطلانه وأنه يلزم عليه اتمام مالا يصح اتمامه - وإذا عرفت هذا عرفت استحالة التجزئة التي أثبتها النصارى لالههم ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا فابهم اعتقدوا ان معبودهم جوهر أى اصل الاقانيم وذلك ان له عندهم ثلاثة اقانيم اقنوم الوجود ويعبرون عنه (بالأب) واقنوم العلم ويعبرون عنه (بالابن) والكلمة واقنوم الحياة ويعبرون عنه (بروح القدس) ثم قالوا ان مجزوع الثلاثة اله واحد فجمعوا بين نقيضين وحدة وكثرة وجعلوا الذات تتركب من مجرد أحوال لا وجود لها أو وجوه واعتبارات لا توجد الا في الأذهان وذلك غير معقول لعاقل .

والاقنوم كلمة يونانية والمراد بها في تلك اللغة أصل الشيء ويعنى بها النصارى الاصل الذى كانت منه حقيقة الههم وقد طولبوا في دليل الحصر في الثلاثة فقالوا لأن الخلق والابداع لا يتأتى الا بها - ف قيل لهم والارادة والقدرة لا يتأتى الخلق الا بهما فأجابوا بأن الاقانيم خمسة واذا استحال أن يكون تعالى جرما استحال وصفه بالصغر والكبر الذين هما من أوصاف الاجرام (قوله) أو قائما به يعنى بالجرم لأنه يوجب ان يكون عرضا مفتقرا الى محل يقوم به وقد سبق برهان حدوث الاعراض بتغييرها قبولا وحصولا والرب جل وعلا يستحيل عليه التغيير مطلقا ويجب له القيام بنفسه أى لا يفتقر الى محل ولا مخصص أما عدم افتقاره الى مخصص فلوجوب انقدم والبقاء لذاته ولصفاته وأما عدم افتقاره الى محل

فلوجوب اتصافه بالصفات العلية الوجودية من العلم والقدرة والارادة والحياة والسمع والبصر والكلام ولو كان مفتقرا الى محل كان صفة معنى من المعاني والصفة لا تتصف بشيء مما سبق وايضا فلو كان مفتقرا الى محل لم يكن بالالوهية اولى من المحل الذى افتقر اليه فلو فرض انهما الهان للزم تعدد الالهة واذ استحال افتقاره الى محل استحال اتحاده به ومعنى الاتحاد صيرورة الشيئين شيئا واحدا وهو محال مطلقا في القديم والحادث وبرهانه ان أحد الشيئين اذ اتحد بالآخر فان بقيا على حالهما فهما اثنان لا واحد فلا اتحاد وان عدما كان الوجود غيرهما وان عدم أحدهما دون الآخر امتنع الاتحاد لأن المعدوم لا يكون عين الوجود واذ عرفت استحالة افتقاره الى محل واتحاده به فكذا يستحيل

قيام صفاته بذات غيره واتحادهما به فبكل ما قالت النصارى اهلكهم الله اقنوم الكلمة اتحد بناسوت عيسى عليه الصلاة والسلام واختلفوا في معنى الاتحاد فمنهم من قال ان الاتحاد يرجع الى قيامها به كما يقوم العرض بالجواهر وهذا يوجب مفارقتة لذات الجوهر الذى هو مجموع الاقاليم الثلاثة عندهم ضرورة أن المعنى الواحد لا يقوم بذاتين فيكون الباقي بعض اله لا الهنا وعيسى ايضا قام به بعض الاله فلا يكون الها .

فقد لزم على مذهبهم عدم الاله وفيه ايضا القول بانتقاء المعنى وهو محال على الصفات العرضية فكيف بما هو نفسه عندهم وايضا باختصاص الاتحاد فأقنوم الكلمة دون روح القدس الذى هو اقنوم الحياة بل ودون الجوهر نفسه يحتاج الى مخصص وايضا فالاتحاد ان كان واجبا لزم قدم الناسوت وان كان جائزا افتقر الى مخصص ويلزم منه جواز زواله فتكون الوهية عيسى جائزة وذلك يفضى الى مثله في واجب الوجود وهو محال وايضا الاتحاد اما أن

يكون وصف كمال فيجب للذات الازلية أزلا وان كان صفة ذم فقد وصفوه بالنقائص وايضا يطالبون بتخصيص ناسوت عيسى بهذا الاتحاد دون غيره فان قالوا وجه الاختصاص ما ظهر على يديه من احياء الموتى ونحوه رد عليهم ماظهر على يد موسى عليه السلام من احياء العصي ثعبانا ونحوه بل ويلزمهم ان يجوزوا اتحاد الكلة بكل حادث حتى الخنافس والحشرات لأن قصارى ما انعدم منها على أصلهم دليل الاتحاد في هذه الحوادث عدم المدلول الذى هو اتحاد الكلمة بها وما أخس مذهبا يقضى الى تجويز أن تكون الخنفساء والجعل وغيرهما آلهه ومنهم من فسر هذا الاتحاد بالاختلاط والمزج كاختلاط الخمر والماء ونحوهما من المائعات وجميع ما ورد على الأول يرد على هذا ويزيد بأن الاختلاط من أحكام الأجسام فكيف يعقل في الكلمة التى هى خاصية الذات الازلية .

قال المقترح وسمعت من بعضهم عند المباحثة يقول نسبته كنسبة اضواء الشمس من الشمس فهى مشرقة علينا ولم تفارق الشمس ولم يعلموا ان اضواء الشمس أجسام مضيئة بعضها يتصل بما اشرن عليه وبعضها يتصل بغيره واين هذا من الخاصية المتحدة .

ومنهم من فسره بالانطباع كانطباع صورة النقش في الشمع وهذا باطل لان نفس النقش لم يحصل فيما طبع فيه وانما حصل فيه مثاله فتبين أن المذهب غير معقول وهم أخس الفرق وارذلها أفهاما وأدراك الحقائق على مثلهم عسير وقد قالوا ان عيسى صلب فقيل لهم كيف يصلب الاله فقالوا المصلوب الناسوت فقيل لهم كيف ينفرد بالصلب الناسوت دون اللاهوت وقد اتحدا ثم قد رد في انجيلهم ما يشير الى تعبد المسيح وخضوعه وخشوعه للرب سبحانه وتعالى والتزامه احكام العبيد من التذلل وطلب الجزاء من الله تعالى حتى قال أنا ماضى الى أبى وأبيكم والهى والهكم فان

كانوا يتمسكون بلفظ أبى فقد قال وأبيكم فبالمعنى الذى اثبت الابوة لهم من التربية واللفظ يثبت له به وقوله والهى تصريح باثبات الوهية غيره - وقد عزى بعض اصحاب المقالات الى بعض الصوفية القول بالانحداد وربما اخذوا ذلك من شطحات تنقل عن بعضهم كقولهم « ما فى الجبة الا الله » وأنا الحق ونحو ذلك وبعض علماء الطريق يتأول لهم وينزههم عن القول بمثل المقالة ويقولون ان السالك ربما طرات عليه حالة لا يشاهد فيها غير الله تعالى فتغيب نفسه عنه فضلا عن غيرها ويعبرون عن هذه الحالة بالغناء فيجرب على لسانه مثل هذه الألفاظ وهى حالة سكر وغيبة واذا رجع الى صحوه واحساس نفسه لم يصدر منه شيء من ذلك ويعذر بذلك ومنهم من اخذهم بذلك وحكم بالقتل كفتوى الجنيد فى العلاج . . . (قوله) أو محاذا له أى قريبا منه اما قرب اتصال حتى يكون الجرم مكانا له يتمكن عليه أو قرب انفصال حتى يكون فى جهة له وكلاهما محال لانهما من خواص الأجرام (قوله) أو فى جهة له أى للجرم فليس فوق شيء من العالم ولا تحته ولا امامه ولا خلفه ولا عن يمينه ولا عن شماله لان الجهة تستلزم التحيز وكل متحيز له حيز فهو جرم والله جل وعلا ليس بجرم وقد سبق ايضاحه ولم يقتل بالجهة الا طائفتان من المبتدعة . (قوله) أو مرتسما فى خياله الضمير يعود على الجرم أى ان كان له خيال لانه لا يرتسم فى الخيال الا الاجرام واعراضها وبالجمله فقد قامت البراهين القطعية على وجود الذات العلية موصوفة بصفات كاملة لا يحاط بها وعلى قيامه جل وعلا بنفسه واستحالة مماثلته تعالى لكل ما يخطر بالبال واستحالة اتصافه بكل ما يستلزم مماثلته للحوادث والمعجز بعد هذا عن الإدراك واجب ولا يعرف الله الا الله جل وعلا وانشد أبو الفتح .

لعمري لقد طفت المعاهد كلها

وسرحت طرفي بين تلك المعالم

فلم أر إلا واضعا كف حائر

على ذقن أو قارعا من نادم

(قوله) لان ذلك كله يوجب مماثلته للحوادث أى مساواته لها فى صفاتها النفسية لأن كل موجودين اما أن يتساويا فى صفة النفس أو لا فان تساويا فهما مثلان وان لم يتساويا فى صفات النفس فلا يخلو اما أن يصح اجتماعهما أو لا فان لم يصح فضدان وان صح فخلافان وكل مثلين فانه يلزم استوائهما فى كل ما يجب لأحدهما وفى كل ما يجوز عليه أو يستحيل فلهذا لو انصف جل وعلا بشيء مما سبق للزم مماثلته للأجراء أو أعراضها .

وذلك يستلزم أن يساويها فيما يجب لها من الحوادث وقد سبق وجوب قدمه وبقائه .

و (قوله) بل وكل وصف من اوصاف الوهيته يعنى كوجوب الوجدانية له ووجوب نفوذ قدرته وأرادته فى كل ممكن ووجوب اخاطة علمه بكل معلوم ونحو ذلك لان هذه الأوصاف لا تجب للحوادث فكذا لا تجب لما مائلها .

● قال الشيخ : ويجب لهذا الصانع أن يكون قادرا والا لما أوجدك .

□ قال الفتى : - وماذا تعنى بقولك قادرا وبقولك والا لما أوجدك !!

● قال الشيخ : - الله سبحانه وتعالى موجد بالاختيار وكل موجد بالاختيار فهو قادر ومن ثم فالله تعالى قادر ويبطل أن يكون

فعله جل وعلا بطبيعة او علة موجبة ولأن الموجد بالاختيار هو الذى يصح منه الفعل بدلا عن الترك والترك بدلا عن الفعل وهذا بعينه معنى القادر .

وأما قوله والا لما أوجدك - اليجاد بالاختيار ولا ريب فى انه لو لم يكن صانعك قادرا لما أوجدك واذا لم يكن قادرا كان عاجزا والعاجز لا يتأتى منه فعل ولا ترك .

● قال الشيخ : ومريدا والا لما اختصت بوجود ولا مقدار ولا صفة ولا زمن بدلا عن نقائضها الجائزة فيلزم اما قدمك أو استمرار عدمك !!

□ قال الفتى : وما معنى أن يكون مريدا .

● قال الشيخ : المريد هو من له صفة يرجح بها وقوع أحد طرفي الممكن وان شئت فقل هو القاصد لوقوع أحد طرفي الممكن ونظم الدليل على أنه تعالى مريد لكن على غير النظم الذى أشير اليها فى العقيدة أن نقول الله جل وعلا خصص الحوادث بأحد الطرفين الجائزين عليه وكل من كان كذلك فهو مريد ومن ثم فالله جل وعلا مريد واذا لا يخفى انه لما كان وجود الممكنات وعدمها بالنسبة اليها سواء لا يجب اخدهما ولا يستحيل بل هما جائزان على حد سواء ثم انه جل وعلا أوجد هذا الممكن فبالضرورة انه تعالى هو الذى خصصه بأحد الطرفين الجائزين عليه وهو الوجود ولم يبقه على الطرف الآخر وهو العدم - ولا مرأى فى أن ترجيح وقوع أحد الطرفين لمستويين بغير مرجح محال ويستحيل أن يكون المرجح نفس ذلك الممكن لأنه يلزم عليه أن يكون مساويا لذاته راجعا لذاته وأيضا فلأنه ان ترجح له من ذاته الوجود كان واجب الوجود لذاته فيلزم قدمه وأن ترجح له من ذاته العدم وجب استمرار عدمه فلا يوجد أبدا . لأن المرجح الذاتى يستحيل عدمه وكلا القسمين باطل فتعين أن يكون المرجح

خارجا عنه من جهة فاعله والسير يقتضي ان لا مرجح لاختصاص الممكن بأحد الجائزات عليه بدلا عن مقابله الا الارادة وهى قصد الفاعل الى فعل ذلك الجائز وان شئت قلت اختياره له فان قلت لعل المرجح لوقوع أحد الطرفين صفة القدرة فالجواب ان القدرة نسبتها الى جميع الممكنات نسبة واحدة فما بالها تعلقت بإيجاد هذا الممكن على الخصوص بدلا عن مقابلة وفي هذا الزمان المخصوص بدلا عن المتقدم والمتأخر والأزمان كلها بالنسبة الى القدرة القديمة سواء فلا بد اذن من ترجيح الفاعل هذا الزمان للفعل وحينئذ يوجد بقدرته الفعل فيه وكذا لا بد أن يرجح الوجود بدلا عن العدم ثم تتعلق به القدرة وقس على ذلك كل ممكن ولهذا يقوون القدرة عبارة عن الصفة المؤثرة على وفق الارادة .

أيجوز رجحان الوجود

بلا مرجح يا منسافر

هنا بدهى الاستحالة

لا تسوغه الخواطر

● قال الشيخ : ومن هنا تعلم استحالة كون الصانع طبيعة او علة موجبة فان أجيب عن التأخير فى الطبيعة بالمانع أو فوات الشرط لزم عدم القديم والتسلسل لنقل الكلام الى ذلك المانع أو ذلك الشرط !!!

□ قال الفتى : لا بد لهذا القول من ايضاح .

● قال الشيخ : الاشارة بهذا راجعة الى لزوم قدمك أو استمرار عدمك أى بهذا اللازم يستدل أيضا على اقناع أن يكون صانع العالم طبيعة أو علة موجبة وقد أوضحت لك أن من يتأتى منه الفعل والترك يسمى مختارا ومن لا يتأتى منه الترك فان لم يكن أن يمنع مانع من الفعل يسمى علة وان امكن يسمى طبيعة .

والعلة لا يخلو اما أن تكون قديمتين أو حادثتين فان كانتا قديمتين
لزم قدم العالم لأن فعل العلة والطبيعة انما هو باللزوم لا بالاختيار
وقدم اللزوم يقضى بقدم لازمه وقد عرفت بالبرهان حدوث
العالم وان كانتا حادثتين افتقرتا الى علة أو طبيعة ودار أو تسلسل
والدور والتسلسل محالان على ما مضى من ابضاح فكون العلة
والطبيعة حادثتين محال فوجود ذاتك وسائر العالم الموقوف عليه
محال والمحال مستمر العدم فقد لزم استمرار العدم لذاتك
ولسائر العالم والعيان يكذب ذلك والحاصل انه يلزم قدم العالم
ان فرضت العلة أو الطبيعة قديمتين أو استمرار عدمه ان
فرضتا حادثتين وكلا اللازمين باطل فاللزوم وهو كون صانع العالم
طبيعة أو علة باطل فتعين ان يكون فاعلا بالاختيار وهو المطلوب .
وربك يخلق ما يشاء ويختار .

(قوله) فان اجيب عن التأخير في الطبيعة الخ هذا اعتراض
من الطبيعيين على الدليل السابق وهو لزوم قدم العالم أو
استمرار عدمه وتقريره ان قالوا نختار ان الصانع للحوادث طبيعة
وانها قديمة - قولكم فيلزم قدم ثلث الحوادث غير مسام لأن عدم
المفارقة انما يلزم في العلة مع معلولها لأن تلازمهما لا يتوقف على
شيء اما ملازمة الطبيعة مطبوعها فمتوقف على عدم الموانع ووجود
الشرائط كلها كما تقول مثلا تأثير النار بطبعها على مذهب الفلاسفة
ابعدهم الله في احتراق الشيء يتوقف على وجود شرط وهو مسها
مثلا لذلك المحترق وانتفاء مانع وهو بلل ذلك المسوس مثلا أما
اذا وجد مانعها وانتفى شرطها فتوجد مع عدم مطبوعها الذي هو
الاحتراق قالوا فاذا تقرر ذلك فنقول صانع هذه الحوادث طبيعة
قديمة لكن تأخر مطبوعها ولم يكن قديما لمانع من وجودها ألا أو
قوات شرط فلما انتفى المانع ووجد الشرط فيما لا يزال وجدت تلك
الحوادث فلا يلزم على هذا قدم الحوادث ولا استمرار عدمها كما

زعمتم وجوابه انا ننقل الكلام معهم الى هذا المانع من وجود
الحوادث أو الشرط لها المتأخر وجوده فنقول ذلك المانع من تأثير
الطبيعة في وجود الحوادث أزلا لا يخلو اما أن فقدروه قديما أو
حادثا فان كان حادثا افتقر الى محدث والمحدث على أصلكم طبيعة
قديمة فتحتاجون الى تقدير مانع آخر منع من وجود هذا المانع
الحوادث أزلا والمانع من تأثير الطبيعة قد اخترتم انه حادث فيكون
هذا المانع الثاني حادثا ويفتقر أيضا في تأخير وجوده عن طبيعته
القديمة الى تقدير مانع آخر حادث ثم كذلك هذا المانع الآخر
ويتسلسل فيلزم وجود حوادث لا أول لها وقد سبق برهان
استجابته وان منعوا التسلسل في الموانع الحادثة وجعلوا لها مبدا
لزم قدم حوادث العالم لعرو الطبيعة المؤثرة فيها عن المانع أزلا
وان كان المانع من وجود العالم قديما لزم أن لا يوجد شيء من العالم
حتى ينعدم مانعه القديم لكن عدم القديم محال وقد سبق برهانه
فوجود العالم المتوقف عليه محال وهكذا نقول في الشرط المتأخر
وجوده عن الطبيعة انه حادث فيفتقر الى محدث والمحدث على
أصلهم طبيعة قديمة فيحتاجون أيضا الى تقدير مانع آخر منع من
وجود هذا الشرط أزلا أو فوات شرط لم يوجد الا فيما لا يزال
وننقل الكلام الى مانع الشرط والى شرط الشرط ويلزم ما لزم أولا
من التسلسل ان قدرت ان موانع الشروط أو الموانع حادثة وعدم
القديم أن قدر مانع الشرط قديما والى هذا الاعتراض وجوابه
كانت الإشارة بالقول فان اجيب عن المتأخر في الطبيعة الخ وانما
خصصت هذا الجواب بالطبيعة لعدم تأتي تقدير المانع أو فوات
الشرط في تأثير العلة فالدليل السابق ناهض فيها ولا يتوهم عليه
جواب واذا عرفت يا بني هذا عرفت ان تركيب امتزاج العناصر
التي يذكرها الاطباء والطبيعون وانحلالها واعتدالها لا تأثير له في
وجود شيء ولا في فساده ولا ان باعتدال الطبايع يكون صحة

الجسم ولا ان يغلبه بعضها تكون الامراض كما يزعمون بل لو كان الجسم بسيطاً لم يتركب الا من نوع واحد لقبل من الكون والفساد عند أهل الحق والسنة ما يقبله عند تركيبه من الانواع واختياره جل وعلا خلق شيء عند خلقه شيئاً آخر لا يدل على أن لأحد مخلوقيه أثراً في مخلوقه الآخر لا بالاختيار ولا بغيره بل وجوده وعدمه فيما يتعلق هنا بالتأثير سواء ولقد ضل ابن سينا وكذب ونهج منهج الطبيعيين مع ادعائه الاسلام وتستتره بظاهرة في الدنيا حيث يقول في رسالته الطبية ...

وقول بقراط بها صحيح
ماء ونار وثرى وريح
وليله في ذاك ان الجسم

اذا ثرى عباد اليها رغما
ولو يكون الجسم منها واحدا
لم تر بالآلام حياء فاسدا
□ قال الفتى : ما أروع ما تقول واني لأردد ما
قال به واضع هذا الكتاب من شعر انشاء في هذه المعاني ...
ترويدا !!!

● حيث قال : ...

اذ يزعم الدهري أن
لأبعث بعد الموت صائر
وكذا الوجود بأسره
عن صدفة عمياء صادر
قولوا له لو قهقروا الأشياء
الى أدنى الصفر
من ذا الذي للثرة الصغرى
أراها غير قادر

هل أوجدت هي نفسها
هذا محال في البصائر

أيجوز رجحان الوجود
بلا مرجح يا مناظر

انظر الى الفلك الندى
بالضبط طول الدهر دايـر

هل كان ذلك صدفة
ما قال ذا الا مكابر

● قال الشيخ : جميل منك يا بني هذا التردد في المعنى
السديد ... وأزيد ان ابن دهاق قال في شرح الارشاد حين تعرض
لأصناف الشرك وصنف آخر من الشرك وهو اضافة الفعل لغير الله
سبحانه وتعالى قال وهذا الصنف ثلاثة أنواع أحدهما اضافة
الفعل الى الأفلاك وانها تؤثر في العالم السفلى تأثيرات في الأجسام
والنباتات والمركبات وأن البعض يتولد عن البعض وهذا النوع
يختص به الفيلسوف ومن تابعه من عامتهم وقال :

عمى القلوب عموا عن كل فائدة

لأنهم كفروا بالله تقليدا

والثاني ما أضيف من أفعال بعض الى بعض مثلا من أن النار
تحرق والطعام يشبع والثوب يستر الى غير ذلك من ربط المعتادات
حتى ظنوها واجبة وتلك ضلالة تبع الفيلسوف فيها كثير من عامة
المسلمين بل وكثير من المتفكرين المشتغلين بما لا يعنيهم من العلوم
وعن مرآشدهم عميت قال وهم فيها على اعتقادات فمن قال
بطبعها فلا خلاف في كفره وأما من قال بقوة جعلها الله فيها كان
مبتدعا وقد اختلف الناس في كفره ...

● قال الشيخ : ... تعليقنا على ذلك وان هذا القسم هو اعتقاد أكثر عامة المتفهمة في زماننا ومن في معناهم من جهلة المقلدين فمن قال ان الأكل دليل عقلى على الشبع دون أن يكون معتادا كان جاهلا كل الجهل بمعنى الدلالة العقلية ومن علم أن الله سبحانه وتعالى قد ربط بعض أفعاله ببعض وكلما فعل هذا فعل هذا باختياره واذا شاء خرق هذه العادة فهذا هو المؤمن الذى سام من هذه الآفة بفضل الله سبحانه وتعالى « يا نار كونى بردا وسلاما » فكانت بردا وسلاما على إبراهيم ..

اما الثالث من هذا الصنف فما تقوله المعتزلة ويعتقده أكثر من جهل هذا العلم من المسلمين أن العبد يوجد أفعاله على حسب اختياره بقدرة خلقها الله تعالى له وأمره أن يتصرف بها في غير ما نهاه عنه وذكر أهل السنة في تكفيرهم قال والاظهر أنهم كافرون .. انتهى يابنى !!! ثم انظر يابنى هذا الخطر العظيم في العقائد وكيف عرض بنفسه من أعرض عن النظر في علم التوحيد للعذاب المؤبد والخزى السرمدي في نار جهنم مع كل كافر وجاحد .. اللهم اصلح ظواهرنا وبواطننا وأهدنا في الدنيا والآخرة صراط الذين أنعمت عليهم غير المفضوب عليهم ولا الضالين يا أرحم الراحمين ،

● استطرد الشيخ يقول : ثم يجب أيضا لصانعك أن يكون عالما والا لم تكن على ما أنت عليه من دقائق الصنع في اختصاص كل جزء منك بمنفعته الخاصة به وامدادها بما يحفظها عليه ونحو ذلك من المحاسن التي تعجز عقول البشر عن الاحاطة بأسرارها !!!

نعم يابنى فلو لم يكن صانعك جل وعلا عالما لم تكن متصفا بما أنت عليه من غاية الاحكام ودقائق المحاسن التي نعجز عن حصرها - وآية ذلك أنه معلوم بالبديهة أنه لا يحكم الفعل ويبرزه في غاية الكمال وما لا يحاط به من أنواع المحاسن الا من هو عليم حكيم غاية الحكمة واما الاستثنائية فمعلومة بضرورة المشاهدة

ولا يخفى أن عجائب مصنوعاته سبحانه مما لا يحيط بها وصف
واصف ومن جوز صدور تلك العجائب مع كثرتها وخروجها عن
هذا الحصر من الجاهل على سبيل الاتفاق كان معاندا للحق جاحدا
للضرورة وسقطت مكالمته لخروجه عن حيز العقلاء وقول من قال
قد يقع الفعل المحكم من الجاهل مرة على سبيل الاتفاق ولا يدل
فهكذا يجب أن لا يدل إذا وقع مرات وهو نظير قول القائل إذا لم
يفد خير الواحد العلم فلا يفيد خير الجماعة وإذا لم يرو قليل
الماء فلا يرو كثيره وإذا لم تنتج المقدمة الواحدة لم تنتج المقدمتان
والتسوية في ذلك خلاف الحس والعادة والعقل فان قيل ينتقد
هذا الدليل بما تتخذه النحل بغير آله من البيوت المحكمة المسوسة
التي لا يعرف وضع مثلها الا المهندسون واختبارات خصوصية هذا
الشكل لجمعه بين مصلحتين وهما قربه من شكل الدائرة القريب
من شكل النحلة والا من معه فرج تبقى بين الاشكال ضائعة لغير
فائدة . ومعرفة كون الجمع بين هاتين المصلحتين خاصة بهذا
الشكل المسدس مما لا يستخرجه الا اذكيا المهندسين بعد سبر
وبحث عظيم .

ان النحلة من الحيوان غير العاقل قد صدر من فعلها ما صدر
فكيف يصح مع هذا ان يستدل بأحكام الفعل واشتماله على دقائق
الصنع على علم صانعه فالجواب انك قد عرفت أن معتقد أهل
السنة أن الله جل وعلا منفرد بخلق كل شيء ولا تأثير لغيره في شيء
أيا كان وان الافعال التي يتصف بها العقلاء وغيرهم كلها منسوبة
الى الله جل وعلا خلقا واختراعا وان كان بعضها ينسب الى بعض
من يتصف بها كسبها من غير تأثير أصلا وسيأتى في فصل خلق
الافعال تفسير معنى الكسب فليس في الوجود عند أهل السنة الا الله
جل وعلا موصوفا بصفاته العليا وكل سواه من الكائنات فهي أفعاله

فالشكل المسدس التى اتخذتها النحلة اذن ليس لها فيه تأثير اصلا بل ولا كسب من غير تأثير لما سيأتى فى فصل ابطال التوالد من امتناع تعلق القدرة الحادثة بغير محلها وانما وقوع ذلك الشكل بمجرد خلق الله جل وعلا واختراعه والهيم النحل لاتخاذ مسكنها كما الهيم سائر الحيوانات لمصالحها الذى خلق كل شىء ثم هدى فهو من جملة ما يدل على عظيم علمه تعالى - ولو سلمنا أنه من فعلها فلا نسلم انها غير عالمة به حينئذ بل خرقت فى حقها العادة والهيمت علم ذلك وخلق لها كما خلق للنملة علم بسليمان عليه السلام بجنوده حين قالت « يا ايها النمل ادخلوا مساكنكم » ثم تعليم دقائق العلوم وخلقها لمن ليس أهلا لمطلب من دقائقه من أول دليل على شرف علمه جل وعلا وباهر قدرته ونفوذه ارادته وانقياد جميع الممكنات لمشيئته تعالى وقد ضعف أمام الحرمين فى البرهان دلالة الأحكام على العلم وقال لا معنى للأحكام سوى ان الاكوان خصصت الجواهر باحياز حتى انتظم منها خطوط مستقيمة ولا اختصاص للاكوان بالدلالة على العلم وانما الكلام مع الخصم بعد كونه صانعا مختارا واختيار دليل كونه عالما واعتراض عليه شرف الدين التلمسانى بأن الاحكام لا تسلم رجوعه الى مجرد تخصيص الجواهر بأكوان بل هو يرجع الى الاختصاص بأكوان وكيفات خاصة وضرب من الصفات والأعراض على مقدار كل شىء عنده بمقدار ثم دلالة غير الأحكام من وقوع الفعل على وفق الاختيار وان كان منتجا لا يمنع من دلالة الاحكام عليه بل دلالة الاحكام اوضح لأنه يدل على العلم بالضرورة والاختيار يدل عليه بالنظر ... وهكذا يابنى انتهى كلام شرف الدين التلمسانى ... وما عساك ترائى أقول فيما سرده !!!

□ قال الفتى ... هات ما عندك .. من ايضاح !!!

● قال الشيخ ... لقد خرج من هذا أنه يصح الاستدلال على كونه جل وعلا عالما بوجهين الاحكام والاختيار وان الاول اوضح من الثاني ووجه الاستدلال بالاختيار على ما قرره شرف الدين التلمساني في شرح المعالم انه قد تقرر فيما مضى بالبراهين الناطقة أن الله تعالى فاعل بالاختيار والفاعل بالاختيار لا بد وان يكون قاصدا الى ما يفعله والقصد الى الشيء مع الجهل به محال ولا يتصور القصد من الله تعالى الا مع العلم بالمقصود وان كان يتصور من الحادث مع القصد والظن والوهم فلا يتصور من الله تعالى بناء على ذلك الاحتمال وقوع ذلك على خلاف ما هو عليه وهو نقص يتعالى الله عنه فتعين ان يكون سبحانه عالما ولما كانت الماهيات المطلقات لا يمكن دخولها في الوجود الا مع تخصيصها بزمان ومحل وكيفية ووضع ومقدار وكل وجه وجدت عليه أمكن في العقل وقوعها على خلافه او مثله ولا يتخصص الا بالقصد اليه وجب ان يكون عالما بها من كل وجه وذلك اوضح دليل على انه سبحانه عالم بالجزئيات لا كما يقول الفلاسفة ان علمه لا يكون الا كليا تعالى الله كما يقول الظالمون (علوا كبيرا) (قوله) وامداده بما يحفظها عليه خير في امداده يعود على الجزء والمنسوب في لفظ يحفظها يعود على المنفعة (بيان ما ذكر على سبيل الاشارة أن تقول جسد الانسان مركب من أصول أربعة ١ الأرض ٢ الماء ٣ الهواء ٤ النار ثم تفصلت هذه الأربعة الى العظم والمخ والعصب والعروق والدم واللحم والجلد والظفر والشعر ووضع كل واحد منها لحكمة لولاها لم يكن الجسد بحسب العادة فالعظام منها هي عمود الجسد فضم بعضها الى بعضها بمفاصل وأقفال من العضلات والعصب ربطت بها لم يجعل عظما واحدا لأنه لو كان يكون مثل الحجر ومثل الخشبة لا يتحرك ولا يجلس ولا يقوم ولا يركع ولا يسجد لخالقه الواحد الأحد القيوم وجعل العصب على مقدار مخصوص فلو كان

أقوى مما هو لم تصح عادة حركة الجسم ولا تعرفه في منفعه ثم خلق تعالى المخ في العظام في غاية الرطوبة ليرطب يبس العظام وشدها ولتقوى العظام برطوبته ولولا ذلك لضعفت قوتها وانخرم نظام الجسد لضعفها بحسب مجرى العادة . ثم خلق اللحم وعباه على العظام وسد به خلل الجسد كله فصار مستويا لحمة واحدة واعتدلت هيئة الجسد به واستوت ثم خلق العروق في جميع الجسد جداول لجريان الغذاء فيها الى أركان الجسد ولكل موضع من الجسد عدد معلوم من العروق صفارا وكبارا ليأخذ الصغير من الغذاء حاجته والكبير حاجته ولو كانت أكثر مما هي عليه أو أنقص أو على غير ما هي عليه من الترتيب لما صح في الجسد بحسب العادة شيء ثم أجرى الدم في العروق سيالا خائرا ولو كان يابساً أو اكثف مما هو عليه لم يجر في العروق ولو كان ألطف مما هو عليه لم تتغلد به الأعضاء ثم كسا اللحم بالجلد ليستره كله كالوعاء له ولولا ذلك لكان قشرا أحمر وفي ذلك هلاكه عادة ثم كساء الشعر وقاية للجلد وزينة في بعض المواضع وما لم يكن فيه شعر جعل له اللباس هوذا منه وجعل أصوله مفروزة في اللحم ليتم الانتفاع ببقائه ولين أصوله ولم يجعلها يابسة مثل رؤوس الأبر ولو كان ذلك لم يهنه عيش وجعل الحواجب والأشعار وقاية للعين ولولا ذلك لاهلكها الغبار والسقط وجعلها على وجه يتمكن بسهولة من رفعها الى الناظر عند قصد النظر ومن أرخائها على جميع العين عند إرادة إمساكه النظر أو غضه البصر الى ما تؤذى رؤيته دينا أو دنيا ولم يجعل شعرها طبقا واحدا لينظر من خلالها .

ثم خلق شفتين ينطبقان على الفم يصونان الحلق والفم من هرياح والغبار ويفتحان بسهولة عند الحاجة الى الانفتاح ولما فيهما أيضا من كمال الزينة وغيرها ثم خلق بعدهما الأسنان ليتمكن بها

من قطع مأكوله وطحنه وجعل اللسان آلة يجمع به ما تفرق من المأكول في أرجاء الفم ليتمكن تسهيله للابتلاع بطحن الأرجاء وخلق فيه معنى الذوق لكل مأكول ومشروب ولم يخلق جل وعلا له الأسنان في أول الخلقة لئلا يضر الوليد بأمه في حال رضاعه بالعض ولأنه لا يحتاج لها حينئذ لضعفه عما كثف من الأغذية التي تفتقر إلى الأسنان فلما ترعرع وصلاح للغذاء خلق له الأسنان وجعلها نوعين بعضها محدودة الأطراف وهي التي للقطع يقطع بها المأكول وبعضها منبسطة وهي التي للطحن .

فسبحانه وتعالى ما أكثر عجائب صنعه وأوسع الآيات الدالة عليه .

ولكننا لا نبصر شيئاً إلا بتوفيق الله تعالى ثم لما كان المأكول شديداً كثيفاً ولم يكن ليجرى في الفم إلى الحلق وهو كذلك على يسهه أنبع الله تعالى في الفم عينا نابغة على الدوام أحلى من كل حلوى وأعذب من كل عذب فيحرك اللسان الغذاء ويمزجه بذلك الماء فيعود زلقاً فينحدر في الحلق بلا مؤونة وبلا تعب !!!

ولهذا إذا أعدم الله تلك العين بخلق جفوف من المرض لم يمض على الحلق شيء وإن مضى فبمشقة عظيمة . . !! ومن عجائب هذه العين أنها مع عدم انقطاعها لم يكن مأؤها يملأ الفم في كل وقت حتى يتكلف الإنسان مؤونة عظيمة في طرح ذلك عنه بل جرت على وجه الجملة فيه هذه العين النابغة أن تتعدى وجه متفتحة فتبارك الله أحسن الخالقين ثم خلق أظفار اليدين والرجلين لتشتد بها أطرافها لكثرة حركتها والتصرف بها في الأمور وليحاك بها وينتفع بها في موضع الحاجة - فأنظر يا بني إلى خلق الأصابع وجعلها متفرقة ذات مفاصل ليتمكن بذلك من قبضها وبسطها بحسب الحاجة ولما كان الشعر والظفر مما يطول لما في طولهما من المصالح

لبعض الناس في بعض الاوقات وكان جزهما مما يحتاج اليه في بعض الاوقات لم يجعل كسائر الاعضاء في تألم الانسان بقطعهما بل جعل قص الاظفار سهلا عند الحاجة فانظر يا بنى رعاك الله الى دقائق هذا الصنع الجليل وحسن معاملة المولى الرحيم لهذا العبد الكفور الا من عصمه الله تعالى باللطف الجميل !!!

ثم هكذا كل عظم وعرق وقليل أو كثير من الجسد على هذه الحكمة .

وأكثر وما ذكرته له يا بنى ما هو الا نزر يسير من بحر لاساحل له هذا في جسد الانسان وحده اذا تتبععت عجائب الملك في الارضين وسائر حيواناتها وأشجارها ونباتها ثم عجائب الملك في السموات وملائكتها وعرشها وكرسیها ثم عجائب الجنة وسكانها ثم أهوال النيران وعظيم زبانيته واختلاف أنواع العذاب لأهلها اطلعت على ما تتحير فيه العقول وتدهش لسماعه الالباب لخلق السموات والأرض أكبر من خلق الناس ولكن أكثر الناس لا يعلمون هذا وكل ما اطلع عليه جميع البشر من ذلك شيء يسير جدا الا بال له في جنب ما غاب منهم من ملك الله تعالى !!!

□ قال الفتى : لقد صدق الله تعالى «وفي أنفسكم أفلا تبصرون» ثم زدنى ... معرفة بالله !!! وانى لاكره أن أكون مسلما عادة وتقليدا ... وأحب أيما حب أن أزداد ايمانا بربى عقيدة وتوحيدا !!!

● قال الشيخ : وحيا والا لم يكن بهذه الأوصاف التى سبق وجوبا !!!

وذلك يا بنى معناه ومؤداه انه يجب لصانعك أيضا أن يكون حيا والا لزم ما ذكر وبيان الملازمة أن تلك الاوصاف السابقة وهى كونه تعالى قادرا أو ما يعده مشروطة عقلا يكون المتصف بها حيا

فلو قدر عدمه لوجب عدمها لوجوب انتفاء الشروط عند انتفاء شرطه لكن انتفاء تلك الاوصاف المشروطة محال وجوبا على ما سلف ايضاحه لوجوبها على ما تقدم فبقى شرطها وهو كونه تعالى حيا محال -

□ قال الفتى ... وهو السميع البصير !!!

● واستطرد الشيخ : وسميعا بصيرا متكلما والا لا تصف لكونه حيا باضدادها واضدادها آفات ونقص وهي عليه تعالى محال لاحتياجه حينئذ الى من يكمله كيف وهو الغنى باطلاق المفتقر اليه كل ما سواه على العموم !!! .

● قال الشيخ : بل ويجب لصانعك أن يكون سميعا بصيرا متكلما لأن كل حي قابل لصفة فانه لا يخلو عنها الا الى مثلها او ضدها لما عرفت فيما سبق وسنعيده فيما يأتي من استحالة عرو القابل عن جنس المقبول ودليل أن كل حي قابل للاتصاف بهذه الصفات أو اضدادها امتناع اتصاف الموتى بها وصحة اتصاف الاحياء بها فالمصحح اذن لقبول هذه الصفات اما الخيانة أو أمر يلزم الحياة وأيا ما كان يلزم عليه قبول اتصاف كل حي بها فان لم يتصف الحي بكونه سميعا بصيرا متكلما لزم أن يتصف باضدادها . وهي كونه أصم أعمى أبكم لكن هذه الاضداد في حقه تعالى مستحيلة لكونها آفات ولكونها نقائص وهو جل وعلا منزّه عن كل نقص نقلا وعقلا لأن الناقص يفتقر الى من يكمله وذلك يستلزم حدوثه والحدوث والافتقار على واجب الوجود الغنى باطلاق المفتقر اليه كل ما سواه مستحيلان على الضرورة ويلزم على تقدير تلك النقائص أن يكون المخاوق المتصف بالكمالات اضدادها أكمل من الخالق وذلك مما لا يعقل .

□ قال الفتى : الله ربى جل وعلا .. وسبحانه من قائل «يسبح الله ما فى السموات وما فى الارض الملك القدوس العزيز الحكيم » .

فهو المنزه عن كل نقص وهو العزيز وهو القوى الحكيم الذى
يدبر شئون خلقه تدبيرا محكما !!

● قال الشيخ : والتحقيق الاعتماد فى هذه الثلاثة على الدليل
السمعى لان ذاته تعالى لم تعرف حتى يحكم فى حقه بانه يجب
الاتصاف باضدادها عند عدمها .

وذلك معناه ان الاعتماد فى ثبوت تلك الاوصاف على الدليل
العقلى من كون تلك الاوصاف كمالات فيجب اتصافه بها والا
لا تصف باضدادها فيكون ناقصا لانه قد فاته الكمال وفوت الكمال
نقصان ضعيف لانه انما ثبت لتلك الاوصاف الكمال فى الشاهد
ويلزم من كون الشيء كمالا فى الشاهد ان يكون فى الغالب كذلك
الا ترى ان اللذة والألم فى الشاهد كمال وهما ممتنعان على الله تعالى
لانهما من عوارض الاجسام وذاته جل وعلا لم تعرف حتى يعلم ان
هذه الاوصاف كمالات من حقه تعالى يصح اتصافه بها بحيث يلزم اذا
لم يتصف بها ان يتصف باضدادها وانما تعرف من صفاته جل وعلا
بالعقل مادلت عليه افعاله - فان لم يدل الفعل لجانا الى السمع
فان لم يرد وجب الوقف ولا شك ان السمع وارد فى هذه الصفات
الثلاث فمنه فى اثبات كونه تعالى سميعا بصيرا قوله تعالى « اننى
معكما اسمع وأرى » .

وكقوله تعالى « وهو السميع البصير » وكقوله جل وعلا « ألم
يعلم ان الله يرى » وكقوله جل اسمه « الذى يراك حين تقوم »

واحتجاج ابراهيم عليه الصلاة والسلام فى نفي آلهية الأصنام
فى قوله تعالى لم تغبد مالا يسمع ولا يبصر ولو كان معبوده كذلك
لم تتم له حجة وقد قال تعالى وتلك حجتنا آتيناها ابراهيم على
قومه واذا اثبت ان الاتصاف بهاتين الصفتين لا يتوقف عقلا على
الاتصالات الجسمانية ودل التصريح بهما على انهما صفتا كمال

وجب اعتقاد ما دلت عليه الآية ولا محوج للتأويل لا عقلا ولا سمعا وحمل اللفظ على احتماله البعيد مجاز وشرطه القرينة ومع عدمها لا يجوز المصير اليه لما فيه من اثبات المشروط بدون شرطه فتعين البقاء مع تلك الظواهر وهكذا القول في جميع ما ورد من أحكام الآخرة من كان ظاهره جائزا وجب اعتقاده الا يقل دليل على امتناعه واما دليل كونه تعالى متكلماً من السمع فقال الامام الفخر اجمع الانبياء والرسل على كونه تعالى متكلماً قال ابن التلمساني وقد اجمع المسلمون أيضاً على ذلك الجملة وان اختلفوا في تفسير الكلام فان قيل يرد على اثبات كونه جل وعلا متكلماً بطريق السمع ان يقال ان قول الرسول لا يدل ما لم يثبت صدقه ولا يثبت صدقه الا بالمعجزة والمعجزة لا تثبت ما لم يثبت كون الباري متكلماً فان دلالة المعجزة تنزل منزلة قول الله تعالى لمدني الرسالة صدقت وانت رسولي فان لم يثبت الكلام الصدق لله تعالى لا يكون مصدقاً لرسوله فلو اثبتنا الكلام له تعالى بالسمع لدار .

● قال الشيخ : قال ابن التلمساني انه سؤال قوى وجوابه ان من ادعى انه رسول الملك بمرأى من الملك ومسمع وقال آية صدقي ان يغير الملك في عاداته المألوفة ويفعل كذا ثم قال ايها الملك ان كنت صادقاً في دعواي فافعل لي ذلك ففعل الملك ذلك على الوجه الذي طلبه والتمسه فيعلم جميع الحاضرين انه رسول وانه صادق وان كان فيهم من ينفي كلام النفس ويكفي في العلم بتصديقه ايجاد الفعل الدال على ارادة تصديقه كما يدل التخصيص في الأفعال على ارادة وقوعها على ذلك الوجه وقولهم ان المعجزة تنزل منزلة التصديق بالقول مسلم ولكن تنزل منزلة المواصفة على قول يدل على ارادة ذلك كما يدل بعض الاشارة على ذلك والكلام المستدل على ثبوته لله تعالى بالسمع في دعوى الاشعرية هو القول النفسي والنزاع فيه

لا في العبارات الحادثة المتواضع عليها والأفعال كثيرا ما تدل على الإرادة وأن لم توضع لذلك نظرا إلى العادات والمعجزة كذلك وقد احتج الاستاذ أبو اسحق على أنه تعالى متكلم بأنه سبحانه ملك ولا يتم الملك إلا بأمر ونهى وبجواز تردد الخلائق بين أمر مطاع ونهى متبع وقال كل صفة جائزة لا بد وأن تستند إلى صفة أزلية والا استحالة ما علم جوازه ويستحيل رد الأمر والنهى إلى الإرادة أو العلم وسائر الصفات غير الكلام النفسى على ما سيرد إيضاحه في الرسالة الثانية عند اثبات صفة الكلام في فصل صفة الله تعالى فيجب اثبات الله تعالى والطريقة الأولى تؤل إلى نفى النقائص وقد عرفت ما في الاستناد في نفيها إلى العقل والاعتراض على الثانية أن يقال لا مانع أن يكون هذا الجواز لتردد الخلائق بين أمر مطاع ونهى متبع يستند إلى صحة أمر بعضنا إلى بعض فإن قيل يلزم عليه الدور أو التسلسل لانتقل الكلام إلى الأمر منا الذي استند إليه المأمور المطيع له فإنه يجوز أن يكون ذلك الأمر أيضا مأمورا مطيعا لغيره فإن كان الغير مأموره لزم الدور والا لزم التسلسل — قلنا لا يلزم ذلك إلا لو كان يجب أن يكون كل شخص آمرا ومأمورا أما مطلق الجواز فيكفى في صحته ما سبق واحتج الاستاذ وهو من الفقهاء أيضا على اثبات الخبر الله تعالى بأن كل علم يجد في نفسه حديثا مطابقا لنفسه بالضرورة ولا معنى لكلام النفس إلا ذلك واعترضه شرف الدين بن التلمساني بأن اثبات قضية كلية عامة تشملنا وتشمل الباري جل وعلا من قضايا جزئية وجدانية قد لا يساند الخصم على تسليمه وأخذ القضايا الكلية من المحسوسات والوجدانيات لا تتم إلا باستقراء عادات واثبات أحكام الله تعالى وصفاته لا تؤخذ عن القضايا العادية إذن فالوجه الاعتماد على السمع ويرد لنا في الرسالة الثانية لهذا المؤلف أن شاء الله تعالى معنى الكلام القديم الموصوف به جل وعلا !!

□ قال الفتى : الله .. الله .. ما أحلى أن نستزيد معرفة
بالله !!

● قال الشيخ : ولا يستغنى بكونه عالما عن كونه سميعا بصيرا
لما نجده من الفرق الضرورى بين علمنا بالشئ حال غيبته عنا وبين
تعلق سمعنا وبصرنا به قبل !!

وأعلم يابنى ان العقلاء قد اختلفوا فى معنى هاتين الصفتين
فذهب بعضهم ومنهم الحباثى وابنه الى أن معنى السميع البصير
شاهدا أو غائبا هو الحى الذى لا آفة به وهذا معنى باطل فان
الحياة ليست من الصفات المتعلقة والسمع والبصر من الصفات
المتعلقة وسلب الآفة لا اختصاص له بغير من سلب عنه ولان الانسان
يحس من نفسه كونه سميعا بصيرا .

والعدم لا يحس ولانه لو صح ذلك لصح ان يقال العالم والقادر
هو الحى الذى لا آفة به ولم يقوا به وذهب الفلاسفة الى أن معنى
الرؤية تآثر الحدقة بسبب ارتسام صورة المبصر بها !! ولهم قولان
أحدهما أن المدرك لنا نفس المثال المنطبع وهو الشئ المطابق لما فى
الخارج الخالى عن المادة والثانى ان المدرك لنا عين ذلك الشئ
بواسطة المثال المنطبع فى الرطوبة الجليدية المؤدية الى الحس المشترك
قالوا وأما السمع فان الصوت يتركب من الحروف والاصوات اذا
صادفت الهواء الراكد فى الصماخ المجاور للعصبة المفروشة فى اقصى
الصماخ الممدودة عليه كالجلد على الطبل حصل فيه طنين فتشعر
به القوة المدركة المودعة فى تلك العصبة على رأى أو تؤديه الى
الحس المشترك على رأى والحس المشترك على هذا رأى كحوض
نصب فيه خمسة أنابيب وهى الحواس الخمس ولذا سمى مشتركا
والنفس هى المدركة بواسطة كلوح تقرأه .. وأما مذهب أهل
السنة فعندهم ان السمع والبصر ادراكان لا يتوقفان الا على وجود

محل يقومان به واختصاص بعض الأشياء بالادراك في حقنا انما هو باجراء الله عادته بخلق ذلك فيه أو عنده وحجتهم أن قبول المحل للأدراك نفسى له فلو اشترط فيه شرط لزم توقف الصفة النفسية على شرط وهو محال وقد اعترض الامام على من قال ان الرؤية بسبب الانطباع باننا نرى نصف كرة العالم وانطباع العظيم في الصغير محال وهذا الالتزام صحيح على من يقول أن المدرك المثل المنطبع لا مطابقة الخارجى لا بالنسبة لمن يقول أن المنطبع واسطة الادراك ولزم الامام أيضا عدم رؤية الأطوال والعروض لاستحالة ارتسام هذه الأبعاد في نقطة الناظر واعتراضه ابن التلمسانى بانه أن أراد الانطباع بكيفية العظيم فهو في معنى ما قبله وأن أراد مطلق الانطباع لأن الناظر نقطة والنقطة لا امتداد لها فكيف يقطع فيها ما له امتداد فيقال انما يمنع لو كانت كرة حقيقية بحيث لا يقابل البسيط منها الا نقطة اما اذا كان فيها انطباع مع استدارتها كالبيضة مثلا فلا مانع من انطباع المثل الصغير المطابق للكبير بحسب العادة ولزم الامام أيضا على القول بالانطباع في السمع أن لا يعرف جهة الصوت وفيه الحروف لا تسمع الحروف وراء الجدار وفيه أيضا بحث هذا ما يتعلق بالسمع والبصر على مذهب الفلاسفة وقد ذهب ابو القاسم الكعبي وأبو الحسن البصرى الى ردهما الى العلم بالمبصرات والمسموعات كالشهود والخبر فانهما يرجعان الى تعلق العلم على وجه خاص وقد احتج الفخر على رد هذه المقالة باننا اذا علمنا شيئا ثم أبصرناه وسمعناه وجدنا بين الحالتين تفرقة بديهية ولذلك مما يدل على أن الابصار والسمع مغايران للعلم والى هذه الحجة جاءت الإشارة في أصل العقيدة بما سلف، ايضاحه .

وقد اعترف شرف الدين بن التلمسانى في هذه الحجة بأن مجرد التفرقة لا تتيح أن تكون التفرقة بينهما تفرقة نوعية ولا أنهما

نوعان خارجان عن نوع العلم وهو محل النزاع ولا مانع من رجوع التفرقة الى كثرة المتعلقات وقلتها فان البصر يتعلق بالهيئات الاجتماعية ولا يتعلق العلم بذلك في حال الغيبة ولذلك يقال ليس الخبر كالعيان ويقال ما المانع من رجوع التفرقة الى اختلاف محل العلمين فعند الرؤية يكون العلم حاصلًا بالقلب والعين وعند الغيبة يبقى في القلب يخلق أمثاله ويعدم من العين .

والشيخ أبي الحسن الأشعري . . قولان أحدهما أنهما ادراكان يخالفان العلم بجنسهما مع مشاركتهما العلم في أنهما صفتان كاشفتان يتعلقان بالشئ على ما هو عليه **والقول الثاني** أنهما من جنس العلم إلا أنهما لا يتعلقان إلا بالموجود المعلوم والعلم يتعلق بالموجود والمعدوم والمطلق والمعيد وكلاهما مع ذلك صفتان زائدتان على علمه تعالى واحتج على ذلك بما احتج به الفخر قال ابن التلمساني وما ذكرناه من الاشكال وارد عليه ومن قال من المعتزلة انه سميع بصير لنفسه فهو يردّها الى العلم وصار بعض المعتزلة الى أن الباري جل وعلا بما يقول الظالمون علوا كبيرا لا يرى . كما انه لا يرى وهو قياس مذهبهم في اشتراط اتصال الاشعة وانبعائها من بقية مخصوصة والمقابلة أو ما في حكمها في الرؤية . . . وسيأتى ان شاء الله في الرسالة الثانية في فصل الرؤية ابطال مذهبهم هذا والله المستعان .

□ **قال الفتى :** جل من صانع !!!

● **قال الشيخ :** وهكذا وبهذا يثبت كونه تعالى مدركا عند من اثبته والتحقيق فيه الوقف لما تقدم من ان التحقيق في نفى النقائص الاعتماد على السمع وقد ورد في السمع والبصر والكلام ولم يرد في الادراك وجزم بعضهم بنفيه لما رآه ملزوما للاتصال بالاجسام يعنى ويدخل في العلم والحق انه لا يستلزمه وبالجمله مجموع ما فيه ثلاثة أقوال وأقربها الوقف كما قدمناه .

● قال الشيخ شارحا : والاشارة بهذا راجعة الى دليل كونه تعالى سميعا بصيرا وهو كونهما كمالين في حق الحي زائدين على العلم للفرقة الضرورية بين العلم وبينهما وهذا المعنى ثابت للادراك فيجب ثبوته عند من سلك هذا الطريق العقلي وقد قدمنا ما في ذلك ويعنون بالادراك ادراك المموسات والمشمومات والمذوقات فقولى وبهذا يثبت كونه مدركا عند من أثبتته معناه ان دليل الادراك عند القائلين به ان قالوا ان الادراكات المتعلقة بهذه الاشياء زائدة على العلم بها للفرقة الضرورية بينهما كما سبق قيل في زيادة ادراك السمع والبصر على العلم واذا كانت زائدة على العلم لا يستغنى به عنها وهى كمالات وكل حى فهو قابل لها فاذا لم يتصف بها اتصف باضدادها واضدادها نقص لأن فيها فوت كمال والنقص في حقه جل وعلا محال فوجب أن يتصف بتلك الادراكات زائدة على علمه جل وعلا لكن على ما يليق به تعالى من نفى الاتصال بالأجسام ونفى الذات عن ذاته العلية والآلام . ولهذا اجمعوا أن لفظ الشم والذوق والحس لا يصح اطلاقه في حقه تعالى لما يؤذن به من الاتصالات وتجدد الكيفيات وكل ذلك في حق من تنزه عن الحدوث في ذاته وصفاته محال وانما الادراك المتنازع في اثباته في حقه تعالى أمر وراء الشم والذوق والحس وليست هذه الثلاثة نفس الادراكات ولا لازما عقليا لها وانما هى في حقنا أسباب عادية يخلق الله جل وعلا معها الادراك غالبا ويدل على أن الادراك أمر زائد عليها أنك تقول شممت التفاحة فلم أجد لها ريحا وكذا لمست وذقت فلم أجد ولو كان الادراك غير زائد عليها لكان هذا اللفظ متناقضا ولما اعتقد بعض الملازمة العقلية بين الادراك وبينها وابهام ذلك منع أيضا اثبات هذه الادراكات له جل وعلا وجعل الاحاطة بمتعلقاتها داخلا في عمله تعالى والى هذا القول كانت

الإشارة بقولي وجزم بعضهم بنفيه أي بنفي الإدراك المتعلق
بالشمومات والمذوقات والملموسات يعني ويستغنى عنه بالعلم
وقولي لما رآه ملزما للاتصال . هذه حجة الباقي وقوله والحق أنه
لا يستلزمه أي الإدراك لا يستلزم الاتصال بالأجسام لما عرفت أن
الإدراك أمر وراء الاتصال والاتصال شرط فيه بالنسبة إلينا عادة
لا عقلا وقوله والتحقيق فيه الوقف أي في الإدراك يعني لا ندري
أهو ثابت له تعالى زائد على علمه أم لا فيترك الجزم بأحد الأمرين
لعدم ظهور دليله وهذا القول مختار المقترح وابن التلمساني حجتهما
هو أن التحقيق عندها في نفي النقائص الاعتماد على الدليل السمعي
وقد ثبت في السمع والبصر والكلام كما بينا ، ولم يثبت في هذا
الإدراك فوجب الوقف عن اثباته ونفيه .

□

□

□

الرسالة
الثانية

الصفات السبع ■

□ قال الفتى للشيخ : لقد أوضحت وأفصحت وأبنت وبيّنت وشرحت لنا صدورنا ... وما ذكرته لنا جعلناه سراجنا ونورنا ... فهل أن تزدنا ... من زادك !!!

● قال الشيخ : متابعاً لما قبله ومما جاء سرده في الرسالة الأولى ...

أعلم يا بنى أنه يتعين أن تكون هذه الأوصاف السبع تلازمها معان تقوم بذاته تعالى فيكون قادراً بقدره ومريداً بإرادته ثم كذلك إلى آخرها .

□ قال الفتى : وما الذى تعنيه يا سيدى بالأوصاف السبع .

● قال الشيخ : يعنى بالأوصاف السبع ما ذكر قبل من كونه تعالى قادراً ثم كذلك إلى متكلماً وانما لم يعدها ثمانية بزيادة كونه مدركاً لما رأى من التنازع في هذه الصفة الثامنة ولما نقل أن التحقيق فيها الوقف واما كونه قديماً وباقياً فقد تقدم ما فى ملازمتها لصفى القدم والبقاء .

واستطرد الشيخ - فقال وأعلم يا بنى أن هذه الصفات السبع التى فرغ من برهان ثبوتها تسمى لأجل ملازمتها معانى أخرى هى علل لها صفات معنوية وأحوالاً معنوية نسبة إلى المعانى التى هى عللها ككونه قادراً علته القدرة وكونه عالماً علته العلم وهكذا إلى آخرها . وتسمى هذه العلل الملازمة للمعنوية صفات المعانى فالمعنوية صفات ثابتة للذات لا تتصف بوجود ولا عدم معللة بمعنى قائم بالذات وعللها صفات موجودة قائمة بالذات موجبة لها حكماً وهو تلك الصفة المعنوية هذا كله على القول بصحة الواسطة بين

الوجود والعدم واما على القول بنفيها فليس ثم الا الذات وصفات
المعاني الوجودية ولا معنى عندهم لكونه عالما وقادرا الا قيام العلم
والقدرة فلا حال عندهم لا معنوية ولا نفسية وبالجمله فالتكلمون
على فريقين :

١ - فريق ينفي الحال .

٢ - وفريق يثبتها

وحقيقة الحال صفة اثبات لا تنصف بالوجود ولا بالعدم
فالقائلون بنفي الاحوال كالشيخ أبى الحسن الاشعري وكثير من
المحققين ليس عندهم من الصفات الا صفات المعاني والقائلون
بثبوت الحال كالقاضي وامام الحرمين يقسمون الصفات ثلاثة
اقسام :

١ - نفسية .

٢ - معنوية .

٣ - معاني .

ووجه الحصر ان المتحقق اما أن يتحقق باعتبار نفسه أو باعتباره
غيره الاول الموجود والثاني الحال وهو اما أن يكون الغير الذي
تحقق به ذات موصوفة أو معنى يقوم بموصوفة الاول الحال
النفسية والثاني الحال المعنوية وقد جعلها بعض المتأخرين ستة
اقسام ضم الى هذه الثلاثة ثلاثة أخرى وهى :

١ - السلبية .

٢ - العقلية .

٣ - الجامعة لجميع الأقسام .

ولهم فى تعريف هذه الاقسام عبارات .

● **أما الصفات السلبية** فقالوا انها عبارة عن كل ما يمتنع أن يوصف به البارى جل وعلا - والتحقيق انها عبارة عن نفي كل ما يمتنع الى آخره . وذلك كسلب الشريك والجسمية والعرضية ونحو ذلك وقد تكون بعض السلوب جائزة في حقه تعالى ومنهم من يعبر عنها بالحدوث وذلك كعفوه تعالى وحلمه بعد الجناية فانه عبارة عن اسقاط العقوبة مع تحقق الجناية .

● **وأما الصفات النفسية** فهي عبارة عن كل حال ثبت للذات غير معللة وقيل بل هي كل صفة اثبات للذات من غير معنى زائد على الذات - وقيل كذلك هي كل صفة ثبوتية زائدة على الذات لا يصح توهم انتفائها مع بقاء الذات الموصوفة بها وهي في الحقيقة راجعة الى شيء واحد ويمثلون النفسية بكونه واجب الوجود أزليا ابديا وفيه نظر - والتحقيق رجوع هذه الصفات الى السلب وقد سبق ذلك .

● **والمحققون** يرون أن الصفات النفسية لم يعرف منها شيء ولو عرفناها لكننا عرفنا الذات ولا يعرف الله الا الله .

وأما الصفات المعنوية فهي عبارة عن كل حال ثبتت للذات معللة بمعنى قائم بالذات وقيل هي كل صفة لازمة للذات لاجل معنى قائم بالذات .

وأما صفات المعاني فهي عبارة عن كل صفة قائمة بموصوف موجبة لها حكما وقيل هي المعاني الموجبة للاحوال فبين المعاني والمعنوية تلازم عند أهل السنة تلازم العلة ومعلولها -

وأما صفات الافعال فهي عبارة عن صدور الآثار عن قدرته واراادته جل وعلا .

وأما الصفة الجامعة لجميع الأقسام فهي عبارة عن كل صفة تدل على معنى يندرج فيه سائر الأقسام الستة - ومثال الصفات المعنوية كونه قادرا مريدا حيا الى آخرها ومثال صفات المعاني العلم والقدرة والارادة والحياة الى آخر الصفات السبع أو الثماني - ومثال صفات الافعال خلق الله جل وعلا ورزقه واحسانه ومنهم من يمثلها بالاسماء الدالة عليها كالخالق والرازق والمحى والمميت - ومثال الصفات الجامعة عزة الله تعالى وجلاله وعظمته وكبرياؤه ونحو ذلك .

ومن المحققين من يقسم صفات البارى جل وعلا باعتبار آخر غير ما سبق الى قسمين :

أولا - اضافات لا وجود لها في اليعيان كتعلق العلم والقدرة والارادة وهي متغيرة ومقبولة .

ثانيا - حقيقية كنفس العلم والقدرة والارادة وهذه قديمة لا تتغير ولا تتبدل .

□ **قال الفتى -** وما الذى تعنيه بتلازمهما في الشاهد .

● **قال الشيخ -** وأما لتحقيق تلازمهما في الشاهد وأما لأنها لو ثبتت بالذات للزم أن تكون الذات قدرة ارادة علما ثم كذلك ما بعدها لثبوت خاصية هذه الصفات لها وكون الشيء الواحد ذاتا معنى محال لأنه يلزم أن يضاد وأن لا يضاد وان يستلزم وجود محل وان لا يستلزمه وذلك جمع بين متناقضين وأن يكون الوجودان فأكثر وجودا واحدا على القول بنفى الاحوال واصل ذلك المسألة المشهورة بسواد حلاوة .

□ **قال الفتى للشيخ :** زدنى انار الله طريقك .

● **قال الشيخ :** اعلم يابنى أن المعتزلة لما ساعدت على أن العالم القادر الحى المريد فى الشاهد عالم يعلم - وقادر بقدرة - ومريد

بإرادة - وحى بحياة - الزمهم أهل السنة رضى الله تعالى اعتبار الغائب بالشاهد - قالوا والجميع بين الغائب والشاهد يفتقر الى جامع والأجر الى التعليل والتشبيه وعنوا بالشاهد الحادث وبالعائب القديم - وقيل المراد بالشاهد ما علمناه ، وبالعائب ما لم نتعلمه - قالوا والجوامع أربعة .

● **أولا :** جمع بالحقيقة كقولهم العالم شاهدا من له العلم أو ذو العلم والبارىء عالم فله علم وهذه عمدة من ينفى الأحوال .

● **ثانيا :** الجمع بالدليل كقولهم الأحكام شاهدا دليل فى العقل على أن لفاعله علما به والبارى تعالى محكم متقن لافعاله فدل على أنه له علما .

● **ثالثا :** الجمع بالشرط كقولهم البارىء تعالى مرید وكل مرید قاصد لفعله والقصد مشروط بالعلم فالبارىء تعالى له علم والا اثبت المشروط بدون الشرط .

● **رابعا :** الجمع بالعلة وهو عمدة من يثبت الأحوال كقولهم العلم والعالمية متلازمان والعالمية مترتبة على العلم وقد ساعدتهم على اثبات العالمية غائبا فيلزم من اثبات العالمية العلم - فان التلازم ثابت بينهما من الجانبين - فلو صح وجود عالمية ولا علم لصح ثبوت علم ولا عالمية - ولا يقولون به والى هذا البرهان بهذا الطريق وهو طريق التلازم أشرت بقولى اما لتحقيق تلازمهما فى الشاهد أى تلازم الأوصاف السبع المعنوية وصفات المعانى وقد عرفت فيما مضى تفسيرها - واما قولى لتحقيق يتعلق بالفعل من قولى قبل تلازمهما معان وقولهم أن الأحكام انما عللت فى الشاهد لجوازه والجواز منتف فى أحكامه تعالى الزام منهم لعكس الدليل - وهو لا يلزم

وابطال لعكس العلة وهو لازم فان الجواز في الشاهد دليل على تعليق الأحكام المعنوية بمعانيها فلا يلزم من عدمه في سبق الغائب عدم المدلول الذي هو التعليل لانه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول وهم قالوا يلزم ذلك وصفات المعانى علل للصفات المعنوية فيلزم من عدمها لانه يلزم من عدم العلة عدم المعلول وهم قالوا بعدم لزوم ذلك لأنهم نفوا أن حق الغائب صفات المعانى واثبتوا معلولاتها وهى الصفات المعنوية فقد عكسوا المعقول .

وأما قولى وأما لأنها لو ثبتت بالذات فهو دليل آخر على اثبات الصفات وتقريره أن يقال لو ثبتت تلك الأوصاف السبع بالذات من غير معان تقوم بها لزم أن تكون الذات قدرة ارادة علما حياة الى آخرها وبيان الملازمة أنه قد تقرر أن الاشتراك فى الإخص الذاتى يلزم منه الاشتراك فى الأعم الذاتى كالاشتراك فى الناطقية مثلا يوجب الاشتراك فى الأعم الذاتى وهى الحيوانية وذلك عن حقيقة الإنسان فيلزم أن المشارك للإنسان فى الناطقية يكون إنسانا وقد ثبت للذات العالمية فى مسائلنا خاصية العلم من التعلق بالمتعلقات على وجه الاحاطة والكشف وخاصية القدرة من تأتى وجود الممكنات بها فيلزم إذا لم تكن للذات صفة زائدة عليها أن تكون هى نفسها علما قدرة على الضرورة ولا يخفى عليك اجراء الالتزام فى باقى الصفات السبع وهذا على أصل المعتزلة الزم فان الاشتراك فى الإخص يوجب عندهم الاشتراك فى الأعم اذ هو علة له ونحن نقوله يلزمه لا أنه علة له - وبالجمله فيلزم على كلا القولين ان الذات التى ثبت لها فى نفسها خواص تلك المعانى يجب أن تكون نفس تلك المعانى .

وأما بيان بطلان التالى وهو لزوم أن تكون الذات عين تلك المعانى فاليه اشرت بقولى لانه يلزم ان يضاد وان لا يضاد الى آخره

وذلك يعنى انه يلزم على كون الذات نفس المعنى لوازم كلها
مستحيلة احدها كون الذات ضدًا للشيء غير ضد له وذلك أن
الذات اذا كانت نفس العلم يلزم أن تضاد الجهل مثلاً لأنها علم
والعلم يضاد الجهل وأن لا تضاده لأنها ذات والذات لا تضاد والجهل
ولا غيره لأن التضاد من خواص المعنى ولا تتصف به الذات وانهم
مثل هذا فى القدرة والارادة وباقى الصفات الثانى من اللوازم وجود
المحل وعدم وجوده وذلك أن المعنى ملزم بوجود المحل والذات
ملزمة لعدمه فاذا كانت الذات نفس المعنى لزم وجود لازميها
المذكورين لاستحالة وجود الملزوم بدون لازمه الثالث من اللوازم
اتحاد الوجودين بل الوجودات أى صيورتها وجوداً واحداً لأن
الذات اذا كانت عين تلك الصفات فقد اتحد وجودها بوجود تلك
الصفات أى صار الجميع وجوداً واحداً وقد قدمنا برهان استحالة
اتحاد الشيء بغيره عند ذكرنا استحالته فى حقه تعالى وذلك لأن
الشيء لو اتحد بغيره أى صار معه شيئاً واحداً لم يخل أما أن
تنعدم حقيقة كل واحد منهما أو توجد أو تنعدم حقيقة أحدهما
دون الآخر والاقسام كلها باطلة فالاتحاد المقسم اليها يكون باطلاً
ضرورة اذ انحصاره فى أقسام كل واحد منها باطل .

أما بطلان انعدام الحقيقتين فلأنه يلزم أن يكون الموجود غيرهما
واتحادهما يمنع من ذلك وأما بطلان وجودهما معاً فلأنه يوجب أن
يكون الموجود اثنين والاتحاد يوجب أن يكون الموجود واحداً لا اثنين .

وأما بطلان وجود أحدهما دون الآخر فلأن الاتحاد يقتضى
تحقق الوجود لكل واحد منهما على وجه لا يكون فيه تعدد
لا عدم أحدهما وبقاء الآخر ويلزم أيضاً على الاتحاد فى تلك
الصفات اجتماع لوازمها المتنافية فى شيء واحد فان بعضها يتعلق
وبعضها لا يتعلق وبعضها يؤثر وبعضها لا وبعضها يضاد

ما لا يضاذه الآخر وبالجمله فاتحاد الشئ مع غيره مما لا يعقل مطلقا والى الاول من هذه اللوازم اشرت بقولى لانه يلزم أن تضاد وان لا يضاد والى الثانى اشرت بقولى وأن يستلزم وجود محل وان لا يستلزمه والى الثالث اشرت بقولى وان يكون الوجودان فأكثر وجودا واحدا - وقوله اصل تلك المسألة المشهورة بسواد حلاوة - يعنى أن مبنى الكلام فى منع اجتماع خاصيتى الصفتين أو الصفات لشئ واحد على هذه المسألة المشهورة وذلك ان العقلاء اختلفوا هل يجوز أن يكون خاصيتا عرضيين مختلفين ثابتين لذاته واحدة كسواد هو حلاوة لا جنماع خاصيتى السواد والحلاوة أم لا فائدى احوال ذلك وهو الحق الذى لا مرية فيه طرده فى الصفات الأزلية .

ودليل المحققين على ابطال سواد حلاوة انه يلزم منه ثبوت التضاد ونفيه على موضوع واحد فان السواد لا يضاد الحلاوة ويضاد البياض والحلاوة لا تضاده فاذا اجتمعت الخاصتان لذات واحدة ثبت التضاد وانتفاؤه وذلك محال قال المقتراح وأعلم أن مسألة سواد حلاوة انما تلزم على مذهب من قال بثبوت الاحوال أما من نفيها وقال اخص وصف الشئ وجوده فمحصل القول باجتماع خاصيتين لذات واحدة أن يكون الوجود واحدا وذلك محال أيضا وهذا كله يطرد فى الصفات الأزلية فلو ثبت لشئ واحد خاصية القدرة والعلم للزم منه أن يضاد الجهل وان لا يضاذه وذلك محال ويلزم أن يكون الوجود وجودان واحدا وهو محال .

□ قال الفتى : الله ما أخلق . ما تقوله أصلا وما اسمى

فما ترويه شرحا . .

● قال الشيخ : متابعا ..

قالوا ويلزم من وجودها تعليل الواجب وذلك مستلزم جوازه
قلنا معنى التعليل هنا التلازم لا افادة العلة معلولها الثبوت -

□ قال الفتى : وما شرح ذلك الاصل أو تلك القاعدة التي

تقول بها ..

● قال الشيخ : تريد الشرح فأقول لك لقد احتج القائلون
بنفى الصفات بأنها لو وجدت للزم تعليل الواجب والتالى باطل
فالمقدم مثله والملازمة ظاهرة ..

وأما بطلان التالى فلأن الواجب لو علل - لكان ممكنا من
حيث أن ثبوته حينئذ يكون مستفادا من غيره فيكون له العدم
باعتبار ذاته بمعنى انه لو خلى بوذاته لم يكن الا معدوما وهو
حقيقة الممكن والامكان ينافى الوجوب لا محالة وأيضا فالبارىء
جل وعلا لا يتصف بصفة ممكنة فاذن كون الشئ واجبا لا بجامع
كونه معللا أجاب الائمة ائمتنا رضى الله تعالى عنهم بمنع
الاستثنائية وذلك لان التعليل اذا اطلق فى صفات البارى تعالى
على القول بثبوت الاحوال فليس معناه الا التلازم اى هذه الصفة
الواجبة له تعالى كالعلم مثلا تلازم صفة أخرى واجبة له جل
وعلا تسمى حالا كالعالمية مثلا وليس معناه أن صفة العلم الحادث
العالمية الثبوت بعد أن كانت معدومة والا لزوم سبق العلم على
العالمية ضرورة سبق المؤثر على اثره ويلزم أيضا اتصافه تعالى
بالحوادث وذلك كله محال واذا رجع التعليل الى معنى التلازم
لم يلزم منه تأثير العلة فى معلولها لان التلازم كما يعقل بين الممكنين
من غير تأثير لاحدهما فى الآخر كالجوهر والعرض كذلك يعقل بين
الواجبين من غير تأثير أيضا كما نقول ارادته تعالى تلازم علمه
وعلمه يلزم كلامه ويلزم عالميته على القول بأن العالمية حال ثابتة

وقس على هذا والى هذا الجواب أثرت بقولى قلنا معنى التعليل الى آخره والتقيد بالظرف فى قول معنى التعليل هنا الاشارة الى ما لأصحابنا من الاختلاف فى معنى تعليل الاحوال المعنوية فى الشاهد وذلك لانهم قد اختلفوا اذا خلق الله فى ذوات الجواهر علما مثلا ولزم ذلك العلم ثبوت عالمة على القول بثبوت الحال فهل الصانع تعالى فعل المعنى والحال اللازمة وانما فعل والمعنى ملازمته الحال وعدم تعقلها بدونه هو الذى أفاد ثبوت الحال فذهب المحققون الى الأول وهو الحق الذى لا شك فيه ومعنى التعليل عند هؤلاء شاهدا وغائبا ثبوت التلازم بينهما فى طرفى النفى والاثبات لا أزيد .

واما من قال من المتكلمين ان الفاعل يفعل المعنى والمعنى يوجب الحال ولم يفعل الفاعل الحال أصلا فقوله فى ذلك باطل قطعا لأن تلك العلة أن أثرت فى ثبوت الحال مع التقدم لزم تأخر العلول عن علته بالزمان وهو محال وان أثرت فى الثبوت مع مصاحبة وجودها له لزم عدم تقدم المؤثر على أثره وهو محال ولزم التحكم اذ ليس اسناد وجود العلة للفاعل المختار وهى أفادت ثبوت الحال بالأولى من اسناد ثبوت الحال للفاعل وهى أفادت ثبوت تلك العلة بل طلب الحال للمعنى أقوى من طلب المعنى له لان الحال لا تعقل متميزة الا باعتبار معناها بخلاف العكس فان أجابوا بترجيح العلة للتأثير لكونها أصلا قيل لهم لا ملازمة بين كون الشيء أصلا وكونه مؤثرا وانما يصح التأثير لمن وجبت له صفات الالهية من كمال العلم والقدرة والارادة والحياة والوجدانية الى غير ذلك من الصفات التى لا تليق الا بالله جل وعلا ، ولو كان كون الشيء أصلا لغيره يقتضى استقلاله باثبات غيره الملازم للزم ان يكون تعالى انما أوجد الجواهر وهى

تستقل بايجاد الاعراض وذلك معلوم البطلان وبالجمله فهذا القول باطل وعلى تقدير صحته فأنما يصح باعتبار صفاتنا الحادثة هى واحوالها فأمكن أسنادها الى مؤثر وأما صفاته جل وعلا فكلها واجبة والواجب من لازمه وجوب القدم والبقاء اذ الوجوب نفى قبول الانتفاء وما لا يقبل الانتفاء فلا انتفاء له سابقا ولا لاحقا فى ذلك تحقيق قدمه وبقائه فلم يصح اسناده لمقتضى أصلا فلا معنى للتعليل ان أطلق فيها الا التلازم وظاهر كلام المقترح ان الخلاف جاز أيضا فى تعليل الواجب فانه قال فى تقرير الجواب عن شبهة المعتزلة التى ثبت تقريرها من قال بأن التعليل معناه التلازم يقول قد يتلازم الممكنان وقد تلازم الواجبان ولا منافاة ومن قال بأن المعنى يوجب قل الحكم لا يجب الا باعتبار وجوب معناه - فانا قلنا انه لا يعقل متميزا الا باعتباره ولا يثبت فيه اختلاف ولا تماثل باعتبار معقوليته وانما يثبت فيه ذلك باعتبار معناه الموجب له فكيف ينفى ما باعتباره وجب - وحاصل جوابه أن الإمعان الذى الزمته المعتزلة فى تعليل الاحكام الواجبة لا يلزم على كلا المذهبين فى معنى التعليل لان الممكن هو الذى يقبل العدم لذاته واحكام البارى تعالى لا تقبل العدم لذاتها أما على القول الاول فى معنى التعليل فظاهر واما على الثانى فلما كانت لا تعقل الا بمعانيها فوجوب معانيها وجوب لها فكأنها معها ذات واحدة اذ لا ذات للأصول متميزة حتى يقال أنها ذات تقبل العدم فى ذاتها وانما استفادت لوجوب من غيرها فتكون ممكنة - والحاصل ان التعليل فى صفاته تعالى بمعنى افادة الاثبات عن عدم لا يصح بإجماع أهل السنة بل بإجماع المسلمين .

□ قال الفتى : ... اللهم انا نعوذ بك برضاك من غضبك
 وأن تثبتنا على طريق معرفتك .. ويا سیدی الشیخ .. ستجدنی
 لما تقول مستمعا ولما تفيض من شرح واعيا !!!

● قال الشيخ : متابعا ..

قالوا لو وجدت للزم تكثر القديم بها والاجماع أن القديم واحد قلنا الموصوف لا يتكثر بصفاته بدليل أن الجوهر الفرد يتصف بصفات عديدة وهو واحد ومعنى الاجماع أن الموصوف يعصف بالالوهية واحد .

□ قال الفتى : وما الذى تعنيه بقولك للزم تكثر القديم بها .
● قال الشيخ : وهذه شبهة أخرى للملحدة قالوا لو كانت صفات البارى تعالى معانى موجودة لكان معه تعالى فى الازل قدماء وهو معنى قولى للزم تكثر القديم بها والملازمة ظاهرة لان صفاته جل وعلا يستحيل عليها الحدوث ، واما بطلان التالى فالاجماع على أن القديم واحد والجواب منع الملازمة ان أردتم بتكثر القديم تركبه وكثرة أجزائه بسبب وجود الصفات فان كثرة الصفات لا تمنع وحدة الموصوف ولا توجب تركيبه ولا يقال فيه بسببها أنه كثير لا لغة ولا عرفا ولا عقلا الا ترى أن الجوهر الفرد موصوف بالوحدة وان اتصف بصفات عديدة وان أردتم بتكثر القديم وجود معناه فى أكثر من حقيقة واحدة منعنا الاستثنائية ولزمتكم المصادرة عن المطلوب والاجماع الذى نقلتم على ان القديم واحد يجب أن يكون معناه أن الازلى الموصوف بصفات الالوهية جل وعلا واحد لا ثانى له لا أن معناه أن حقيقة القدم لا تثبت الا لشيء واحد من غير نظر الى كونه موصوفا أو صفة كما فهمتم نعم لفظ الواحد قد يطلق على ما قلناه وعلى ما ذكرتموه فأزيلوا الاشتراك عن اللفظ الذى لستم به وقولوا الامة مجمعة على انه لا صفات له فلا تجدون حينئذ الى صحته سبيلا وكيف يصح ان ينعتقد اجماع على ما قامت البراهين القطعية على خلافة وأعلم ان هذه الشبهة هى التى غزت الفلاسفة حتى انكروا جميع الصفات

وغرت الامام الفخر حتى قال ما قال والله يهدى من يشاء الى
سواء السبيل .

□ قال الفتى : وقل ربى زدنى علما .. وأريد منك يا شيخى
الجليل ان تواصل شرحك ..

● قال الشيخ : قالوا لو وجدت للزم تعدد الالهة لمشاركتها
له فى اخص وصفه وهو القدم وذلك يوجب الاشتراك فى الاعم قلنا
ممنوع أن القدم صفة ثبوتية فضلا عن أن يكون صفة نفسية عن
ان يكون اخص ..

□ قال الفتى : ولعلها شبهة أخرى لهم ..

● قال الشيخ : شارحا لما أورده من أصل سابق وهذه
شبهة أخرى لهم وتقريرها أنهم قالوا لو كان له تعالى صفة
موجودة للزم تعدد الالهة والتالى معلوم الاستحالة فالمقدم مثله
وبيان الملازمة أن الصفة الموجودة له تعالى لا تكون الا قديمة
لاستحالة اتصافه جل وعلا بالحوادث وأخص وصف البارى جل
وعلا المقدم لانفراده تعالى به والاشتراك فى الاخص يوجب
الاشتراك فى الاعم فيلزم أن تكون الصفة لوجوب قدمها مشاركة
للبارى تعالى فى سائر صفاته فتكون عالمة قادرة مريدة حية الى
غير ذلك من صفات الاله فتكون تلك الصفة الها فقد لزم من وجود
الصفة تعدد الاله وأيضا اذا كفرت النصارى باثباتهم الاقانيم
الثلاثة وهى الذات والحياة والعلم فأنتم الذين أثبتتم ذلك وزيادة
أولى بالتفكير والجواب منع الملازمة فان القدم لا يكون اخص
وكيف وهو سلب لانه عبارة عن نفي سبق العدم ونفى هذمه
الاضافة سلب لا محالة والبارى جل وعلا موجود واخص وصف
الموجود لا يكون علما لأن الاخص مقوما للشئ والشئ لا يتقوم
بنقيضه الذى هو العدم .

وبالجملة فالأخص لا يكون إلا وصفا ثابتا ذاتيا وليس أيضا كل ذاتي أخص فإن الحيوانية ذاتية للإنسان وليست أخص وصف يل الأخص هو الذاتي الذي به تقومت الماهية وامتازت عن غيرها كالنفس الناطقة للإنسان مثلا فإذا كان الوصف سلبيا فبينه وبين الأخص مراحل وإلى هذا أشرت بقولى فى العقيدة ممنوع أن القدم صفة ثبوتية فضلا عن أن يكون أخص أى لم يثبت للقدم أول مراتب الأخص وهو الثبوت فكيف يثبت له أعلاها وهو الأخصية وفضلا مصدر فعل محذوف أى فضل فضلا بمعنى بقى وضميره يعود على المنع أو على النفى الذى فهم مما قبله لأنه إنما يقع متوسطا بين نفى وإثبات لفظا نحو فلان لا ينظر إلى الفقير فضلا عن إعطائه أو معنى نحو تقاصرت الهمم عن أدنى العدد فضلا عن أن تترقاه أى لم تبلغه فضلا عن الأخصية والقصد فيه استبعاد الأدنى أعنى ما دخله انتفى بمعنى عدده بعيدا عن الوقوع كالنظر إلى الفقير وبلوغ الهمم فى المثالين واستحالة ما فوقه أعنى ما دخلته عن المعنى عده بمنزلة المحال الذى لا يمكن وقوعه كالإعطاء والترقى فيهما وهو من قولهم أنفقت الدراهم والذى فضل منها كذا أى بقى فالمعنى فى المثالين انتفى الإعطاء بالكلية والذى بقى منه عدم النظر وانتفى الترقى وبقى التقاصر والمعنى فى تركيب العقيدة انتفت فى القدم الأخصية وبقى منه عدم الثبوت والاحسن أنه لا محل لهذه الجملة وإن جعلها بعضهم حالا ومن الخطأ فى حل هذا التركيب ما يقال أن فضلا بمعنى تجاوزا وإن المستبعد فى المثالين هو عدم النظر وقصور الهمم قاله التفتازانى فى حاشيته على الكشف وأما قولهم كفرت النصارى بأبائهم الذات والعلم والحياة فخطأ إذ لم يكن تكفيرهم بمجرد إثبات ذلك بل بأبائهم آلهة ثلاثة على ما قال تعالى لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة - وقد قدمنا شرح مقالتهم التى لا يرضى بها مميز

من الصبيان فضلا عن فوقه وفي معنى شبهة المعتزلة السابقة
وهي الزام الاشتراك في الاعم لاجل الاشتراك في الاخص الذي
هو القدم احتجاجهم انه لو كان الله تعالى علم لكان علمه يتعين
بعين ما يتعلق به علمنا .

واخص وصف علمنا تعلقه بالمعلوم المعين ، والاشتراك في الاخص
يوجب الاشتراك في الاعم فيجب اذن مماثلة علمه تعالى لعلمنا فيلزم
اما قدمهما واما حدوثهما وكلاهما محال والجواب أن هذا مشترك
الالزام لانه يلزمهم مثله فيما اثبتوه لله تعالى من العالمية فان عالميته
تعالى اذا تعلقت بالمعلوم المعين وتعلقت عالميتنا به لزمهم عين
ما الزمونا وهذا جواب جدلي ، والجواب الحق أن الاشتراك في
الاخص انما يستلزم الاشتراك في الاعم الذاتي والحدوث والقدم
ليس بذاتين لعدم توقف فهم الماهية عليهما فانا نتعقل العلم
مع الدهول عن كونه قديما وحادثا ثم نقيم الدليل بعد ثبوته على
أنه قديم أو حادث .

□ **قال الفتى :** وماذا في قولهم ان الاشتراك في الاخص يوجب
الاشتراك في الاعم .

● **قال الشيخ متابعا :** ثم الايجاب للاخص في باب التماثل
ممتنع لوجود الاشتراك في الاعم مع انتفائه في الاخص !!!

وأخذ يشرح الشيخ ذلك الذي ساقه كأصل قال - وهذا اعتراض
على المعتزلة في قولهم أن الاشتراك في الاخص يوجب الاشتراك في
الاعم أي هو علة له ولهذا قالوا حقيقة المثليين هما المشتركان في
الاخص واشتراكهما في الاخص علة لاشتراكهما في الاعم وتقرير
الاعتراض عليهم أن الاشتراك في الاخص لو كان موجبا للاشتراك
في الاعم أي علة له كما زعموا لما وجد الاشتراك في الاعم بدون

الاشتراك في الأخص لاستحالة وجود المعلول بدون علته لكن التالي باطل فالمقدم مثله ودليل بطلانه أن الفرس والإنسان مشتركان في الأعم الذاتى وهى الحيوانية وليس مشتركين في الأخص كالناطقين والصاهلية وكذا البياض والسواد يشتركان في اللونية وهى ذاتى أعم ولا يشتركان في الأخص وهى السوداء والياضية وإنما الواجب أن يقال الاشتراك في الأخص الذاتى ملزوم للاشتراك في الأعم لاستحالة وجود الملزوم بدون لازمه كالاشتراك في الناطقية التى هى للإنسان أخص فانه يلزم منه الاشتراك في الأعم الذى هو الحيوانية ولا يلزم من وجود الاشتراك في الأعم الذاتى كالحيوانية للإنسان مثلا وجود الاشتراك في الأخص كالناطقية له اذ لا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم والحاصل ان الذى تنكره عليهم جعلهم الاشتراك في الأخص علة للاشتراك في الأعم أما كونه ملزوما له فممة لا شك فيه .

● **وقال الشيخ :** ثم نقول يتعين ان تكون هذه الصفات كلها قديمة اذ لو كان شىء منها حادثا للزم أن لا يعرى عنه أو عن الاتصاف بضده الحادث . ودليل حدوثه طريان عدمه لما علمت من استحالة عدم القديم وما لا يتحقق ذاته بدون حادث يلزم حدوثه ضرورة وقد تقدم مثل ذلك في الاستدلال على حدوث العالم .

● **وتابع الشيخ شارحا ... فقال : -**

ولما فرغ من اقامة البرهان على ثبوت الصفات شرع في اثبات أحكام واجبة لها فمن ذلك القدم ودليل وجوبه لكل ما يتصف به تعالى أنه لو كان شىء من صفاته جل وعلا حادثا للزم حدوثه والتالى باطل لما عرفت من وجوب قدمه تعالى فالمقدم مثله وبيان الملازمة ما أشرنا اليه في أصل العقيدة من أنه لو كان شىء من صفاته حادثا للزم أن لا يعرى عنه أو عن ضده الحادث لما عرفت فيما مضى

وسنعيد أيضا برهانه فيما بعد من ان القابل للشيء لا يخلو عنه أو عن ضده وما لا يعرى عن الحوادث لا يسبقها وما لا يسبقها كان حادثا مثلها وهو معنى قولى وما لا تتحقق ذاته بدون حادث يلزم حدوثه ضرورة أى ما لا يمكن مفارقة ذاته للحوادث يلزم حدوثه ضرورة اذ لو كان هو قديما ووصفه الملازم له حادثا لكان مفارقا او وصفه الملازم كيف وقد تحقق أنه لا يفارقه وأما قولى ودليل حدوثه طريقان عدمه فهو جواب عن سؤال مستشعر من قولى الزم أن يعرى عنه أو عن الاتصاف بضده الحادث وتقريره أن يقال لا نسلم أنه أو كان شيء من صفاته تعالى حادثا للزم حدوثه قولكم لأنه لا يعرى عنه أو عن حذو الحادث تمنع أن ضده حادث بل يجوز أن يكون قديما فحينئذ انما يلزم أن لا يعرى عن ذلك الحادث أو عن ضده القديم وذلك لا يستلزم حدوثه لأنه لم يلزم اذ ذاك من قدمه تعالى وحدوث بعض صفاته عرويه عن جميع أوصافه لفرض القدم فى بعضها وهو اضداد تلك الأوصاف الحادثه وجوابه أنه يلزم من تقدير الحدوث لصفة من صفاته أن يكون ضدها حادثا ويستحيل أن يكون قديما وذلك لأنه لو كان قديما لما طرأ عدمه لما عرفت من استحالة عدم القديم فاذا لا يمكن الاتصاف بصفة حادثه الا وضدها أو مثلها اللذان سبق الاتصاف بهما ثم طرأ عدمهما حادثان ضرورة لأن ما ثبت قدمه استحالة عدمه وهذا معنى قولى ودليل حدوثه أى حدوث هذا الوصف الحادث طريان عدمه يعنى بدليل الانصاف بهذا الوصف الحادث اذ يستحيل أن يتصف به مع بقاء ضده الذى اتصف به قبل والا اجتمع الضدان وقوله لما علمت من استحالة عدم القديم بيان لكون طريان العدم على الضد دليلا على وجوب حدوثه واستحالة قدمه وقوله وقد تقدم مثل ذلك فى الاستدلال على حدوث العالم يعنى تقدم له فى الدليل

الثاني لحدوث العالم حيث استدل على حدوثه بحدوث صفاته
أي فلو كان شيء من صفاته تعالى حادثا لدل على حدوثه كما دل
حدوث صفات العالم على حدوثه اذ وجه الدلالة واحد و لدليل

يجب طرده فيستحيل أن يوجد في موضع ولا يدل على مدلوله .
□ قال الفتى : انما يتم ذلك اذا وجب أن القابل للشيء لا يخلو
عنه أو عن ضده ولم لا يقال بجواز خلوه عنهما معا مع قبوله لهما لحاز
أن يخلو عن جميع ما يقبله من الصفات اذ القبول لا يختلف لانه
نفسى والا لزم الدور أو التسلسل وخلو القابل عن جميع ما يقبله
من الصفات محال مطلقا في الحادث لوجوب اتصافه بالاكوان
ضرورة وفي القديم وجوب اتصافه بما دل عليه فعله كالعلم والقدرة
والارادة ولو فرضت حادثة للزم الدور أو التسلسل لتوقف
أحداثها عليها !!

وشرح الشيخ ذلك فقال : -

هذا اعتراض آخر على الملازمة في قولنا كان شيء من صفاته
تعالى حادثا للزم حدوثه وتقريره أن يقال لا نسلم ملزوميه حدوث
الصفات لحدوث الموصوف قولكم لانه لا يعرى عنها أو عن اضدادها
الحادثة دعوى قولكم في بيانها لان الموصوف بها قابل لها والقابل
للشيء لا يخلو عنه أو عن ضده غير مسلم وما المانع أن يقال بجواز
خلو القابل للصفة عنها أو عن ضدها ويكون قديما عاديا في الازال
عن جميع أوصافه الحادثة التى يقبلها ثم يتصف بها أو ببعضها
فيما لا يزال فلا يلزم حينئذ من اتصافه بالحوادث حدوثه لما ذكرنا
من صحة مفارقتة لجميعها وجوابه أن قبول كل ذات لما تتصف به
من الصفات لا يكون أبدا الا نفسيا لتلك الذات أى لا يجب لها
ذلك القبول ما دامت الذات غير معلل بمعنى .

والدليل عليه أنه لو لم يكن القبول نفسيا للذات بل كان يطرأ
عليها بعد ان لم يكن لتوقف في طراوه على الذات على قبولها أيأه

فسيكون قبول هذا القبول صفة للذات طاريا أيضا عليها فيحتاج في طروه على الذات الى قبولها أيضا له فان كان القبول الأول لازم الدور وأن كان قبولها آخر غيره نقلنا الكلام اليه أيضا ولزم التسلسل والى هذا شرت بقولى لانه نفسى والا لازم الدور أو التسلسل واذا ثبت ان القبول نفسى للذات لزم أن تكون نسبة جميع صفاتها اليها قبولاً واتصافاً نسبة واحدة فلو جاز خلوها عن بعض اجناس صفاتها التى تقبلها لجاز خلوها عن جميع تلك الاجناس المقبولة ضرورة لاستواء نسبة الجميع اليها لكن خلوا الذات عن جميع القديم فخلوها عن بعض اجناس صفاتها التى تقبلها محال واما استحالة الخلو عن الجميع فى حق الحادث فلانا نعلم على الضرورة استحالة عرو الجوهر عن جنس الاكوان وهى الحركة والسكون والاجتماع والافتراق فيجب أن لا تعرى عن سائر اجناس الأعراض التى تقبلها واما فى حق القديم جل وعلا فلانا نعلم قطعاً استحالة عروه عما دل عليه فعله من العلم والقدرة والارادة والحياة اذ لو انتفت فى حقه هذه الصفات لاستحال أن يوجد فعلاً من أفعاله فيلزم عدم المصنوعات كلها مع تحقق وجودها وهو محال على الضرورة واذا استحال عروه عن هذه الصفات لزم استحالة عروه عن سائر الصفات التى يقبلها لما عرفت من وجوب استواء نسبة جميع الصفات المقبولة الى الذات القابلة لها واذا ثبت التلازم بين وجود ذاته تعالى وبين جميع صفاته التى يتصف بها لزم أن تكون كلها قديمة اذ لو كان شئ منها حادثاً والفرض أنه لا يمكن أن يعرى عن صفة من صفاته تعالى لزم أن يكون وجود ذاته حادثاً لكن الحدوث على ذاته تعالى مستحيل - وذلك لما عرفت من وجوده قدمه ففرض الحدوث فى صفة من صفاته تعالى مستحيل فهذا تعرف ان استحالة عرو القابل عما يقبله من

الصفات قاعدة يثبت لنا بها مطلبان أحدهما في الشاهد وهو حدوث،
العالم لأنه لما قام البرهان على حدوث صفاته عرفنا منه حدوث
ذاته لما علمنا من استحالة عرو الذات عما تقبله من الصفات - والثاني
في حق الغائب وهو وجوب القدم لجميع صفاته تعالى وذلك لأنه لما
قام البرهان على وجوب قدمه جل وعلا عرفنا منه وجوب القدم
لكل صفة من صفاته تعالى لما علمنا أيضا من استحالة عرو الذات
عما تقبله من الصفات - والحاصل أنه لما انعقد التلازم بين كل ذات
وبين كل أجناس مقبولها من الصفات صح أن يستدل بما علم
من حدوث أحدهما على حدوث الآخر كما يستدل بما علم من قدم
أحدهما على قدم الآخر .

وقولنا أى قول الشيخ فيما سلف - ولو فرضت حادثة للزم
الدور أو التسلسل لتوقف أحداثها عليها هذا يابنى جواب عن
سؤال استشعرت وروده وتقريره أن يقال ما ذكرتم في حق الحادث
من استحالة عرو الجواهر عن بعض ما تقبله وهو الاكوان فيلزم
أن لا تعرى عن سائر ما تقبله مسلم لأن استحالة عروه تعالى عن
العلم والقدرة والارادة والحياة فيلزم استحالة عروه عن سائر
ما يقبله من الصفات وقد يسلم لكم القول باستحالة عروه عن
الأوصاف المذكورة حتى يتم لكم استدلالكم بها على استحالة عروه
عن سائر صفاته قولكم في دليل استحالة عروه عن الأوصاف
المذكورة أن فعله الموجود دل عليها من حيث توقف إيجاده الاختياري
على اتصافه بتلك الصفات المذكورة فقوله إنما يدل الفعل على
وجوب اتصاف فاعله بتلك الصفات وجوبا وقتيا أعنى وقت
إيجاده ذلك الفعل لا وجوبا مطلقا بحسب الذات والذي يوجب
استحالة العرو الثاني لا الأول لما علمت أن الوقتية المطلقة أهم من
الضرورية المطلقة وملزوم الأعم غير ملزوم الأخص - والحاصل -
أن الذى انتجه دليلكم أهم من مدعاكم - جوابه منع أن الأفعال إنما

هلت على وجوب تلك الصفات لفاعلها وجوبا وقتيا بل وجوبا
مطلقا بحسب الذات بحيث يستحيل عرو الفاعل عن تلك الصفات
مطلقا وبيان ذلك أنه لو قدر الجواز لتلك الصفات لكانت من جملة
الانفعال الحادثة ضرورة أن كل ممكن حادث فيجب أن يتصف
فاعلها بأمثالها ليتمكن بها من إيجادها ثم تنقل الكلام الى تلك
الصفات الأخرى .

فإن قدر لها الجواز أيضا لزم حدوثه أيضا ولزم اتصاف فاعلها
بأمثالها ليتمكن بها من إيجادها ولزم الدوران كانت هذه الصفات
هي الأولى أو التسلسل أن كانت غيرها فاذن الافعال لا يمكن
صدورها عن فاعل تكون تلك الصفات في حقه جائزة لا يقال نحن
إذا عترضنا على استدلالكم على وجوبها بمجرد الفعل وهذا الذي
أجبتكم به لم يصح الاستدلال به على ذلك بل حاصله استنباط
دليل آخر على وجوب تلك الصفات للفاعل وهو أنها لو كانت
جائزة للزم الدور أو التسلسل لانا نقول انما استلزم جواز تلك
الصفات الدور أو التسلسل من حيث أن كل جائز لا يكون الا فعلا
حادثا والفعل الحادث يدل على تلك الصفات ثم ننقل الكلام إليها
ويلزم الدور أو التسلسل فصح أن الفعل يدل على وجوب تلك
الصفات وجوبا مطلقا بحسب تلك الدوات وذكر الدور أو
التسلسل في هذا الوجه بيان لوجه دلالة على ذلك والله الموفق
وقوله لتوقف أحداثها عليها أي على أمثالها .

□ قال الفتى : يبدو أن ماتقوله ظاهر وواضح ومع ذلك تسوق

الأصل ثم تمضى في الشرح .

● قال الشيخ : متابعا وإذا عرفت وجوب قدم الصفات
عرفت استحالة عدمها لما قدمنا من بيان استحالة العدم على القديم .

● **وشرح الشيخ ذلك الأصل فقال ...** وهنا ظاهر يابنى وقد قدمنا برهان القاعدة الكلية وهى (ان كل ما ثبت قدمه استحالة عدمه) .

● **قال الشيخ :** فخرج بهذا استحالة التغير على القديم مطلقا .

أما فى ذاته فلو جوب قدمه وبقاءه لما مر وأما فى صفاته فلما ذكر الآن ومن ثم استحالة على عمله أن يكون كسبياً أى يحصل له عن دليل أو ضروريا أى يقارنه ضرر كعلمنا بآلنا أو يطرا عليه سهوا أو غفلة واستحالة على قدرته أن تحتاج الى اله أو معاونه وعلى ارادته أن تكون لفرض وعلى سمعه وبصره وكلامه وأدراكه على القول به أن تكون بجارحة أو إيصال أو يكون كلامه حرفا أو صوتا أو يطرا عليه سكوت لاستلزام جميع ذلك التغير والحدوث .

ثم استمر الشيخ يشرح : هذا كله ظاهر ولنزده بيانا فنقول أما وجه استحالة التغير على الذات العلية وصفاتها فلأنه ان كان من عدم الى وجود فوجوب القدم للذات الكريمة ولجميع صفاتها يمنع ذلك لأنه عبارة عن سلب العدم السابق على الوجود وان كان من وجود الى عدم فوجوب البقاء لهما يدفعه لأنه عبارة عن سلب العدم اللاحق بعد الوجود وقد سبق فى العقيدة ذكر برهان وجوب القدم والبقاء للذات العلية وصفاتها ولما كان ذكره فى الصفات قريبا من هذا الوضع قلت وأما فى صفاته فلما ذكر الآن ولما كان ما ذكرته فى الذات بعيدا عن هذا المحل عبرت فى الإشارة الى ما سبق من برهان قدمها بقولى فلما مر وأما ما ذكرت من استحالة الكسب على علمه تعالى فظاهر لأن العلم الكسبى لا يكون الا حادثا وعلمه جل وعلا قديم لا يتجدد وإنما قلنا أن الكسبى لا يكون الا حادثا لأنه اما أن يفسر بالعلم الحاصل عن النظر وهو الذى غلب عليه العرف أو بما تعلقت به القدرة الحادثة ولا يخفى تجددته وحدوثه على كلا التفسيرين - وهذا الثانى هو معناه الأصلى . .

□ قال الفتى : لو أوجزت في شرح ذلك الأصل وأريدك ان
تشرح الأصل شرحا وافيا ..

● قال الشيخ : متابعا ...

ثم نقول يجب لهذه الصفات الوحدة فتكون قدرة واحدة
وارادة واحدة وعلما واحدا وكذا ما بعدها ويجب لها عدم النهاية
في متعلقاتها فتتعلق القدرة والارادة بكل ممكن والعلم والكلام بجميع
أقسام الحكم العقلى وهى كل واجب وجائز ومستحيل والسمع
والبصر والادراك على القول به بكل موجود وشرحا لهذا الأصل او
القاعدة - قال الشيخ شارحا ذكر في هذا الفصل حكيمين من احكام
الصفات احدهما وجوب الوحدة لكل واحدة منها والثانى وجوب
عموم التعلق لما تعلق منها في كل ما تصلح له فقولى ويجب لها عدم
النهاية اى التعلق منها وهو ما عدا الحياة أما الوحدة في الصفات
فهى مما لا خلاف فيها عند أهل السنة في جميعها الا العلم والكلام
أما العلم فخالف فيه أبو سهل الصعلوكى من الأشعرية واثبت الله
تعالى علوما لا نهاية لعددتها كما أن متعلقاتها كذلك ورد عليه
الجمهور بوجهين أحدهما انه يلزم على قوله دخول مالا نهاية له في
الوجود وهو محال الثانى انه مخالف للاجماع لأن القائل قائلان
بإثبات العلم القديم مع وحدته وقائل بنفيه أما ثبوت علوم قديمة
لا نهاية لها فمجمع على بطلانه قال ابن التلمسانى والرد الاول فيه
نظر فان الذى قام الدليل على استحالة وجود حوادث لا نهاية لها
هو بينوا الاستحالة فيها بوجوه لا تطرد مع فرض القيد كتقدير
خروج بعضها عن الجملة ونسبة الجملتين ولزم تطرق الأقل
والاكثر لما لا يتناهى فان فرض نفى الواجب محال بخلاف الحادث
وكذلك الاستدلال بالجمع بين عدم النهاية والانقضاء لا يطرد هنا
لوجوبها وكذلك الاستدلال بأن كل واحد مسبوق بعدم نفسه

فالكل مسبوق بالعدم كل ذلك لا يمكن تقريره هنا قال فالوجه في الرد الاعتماد على الوجه الثانى وهو الاجماع - انتهى فان قيل كيف يستقيم القول بوحدة العلم مع انه تعالى عالم بما سيكون وبالكائن والعلم بما سيكون مغايرا للعلم بالكائن لأن العلم بما سيكون يستلزم عدم ذلك المعلوم والعلم بكونه يستلزم وجوده فلو كان عينه لزم أن يكون أحدهما تعلق بالشئ على خلاف ما هو عليه فالجواب ان البارى تعالى في ازاله يعلم وجود الشئ مضافا الى وقته المعين كما يعلم مضافا الى محله المعين ويعلم انه معدوم قبل وجوده وان كان مما لا يبقى فيعلم عدمه بعد وجوده فليس علمه مظهروفا مقيدا بالزمان بل علمه تعلق بايجاد الموجود مضافا الى الزمان والاضافة للزمان صفة للفعل لا ظرف للعلم فليس علمه زمانيا فيوصف بالماضى والحاضر والمستقبل وانما منشأ هذا الغلط من حيث الاخبار عن ذلك المتعلق المخصوص بالقول اللفظى فان تقدم زمن الاخبار عنه من حيث الاخبار عن زمن وجود ذلك الفعلسمى الاخبار مستقبلا وان تأخر سمي ماضيا وان قارن سمي حالا فالماضى والمستقبل والحال تسميات تعرض باعتبار الاخبار عنه أما تعلق العلم بوجوده في الزمن المتعين فشئ واحد ويقرر ذلك انا لو قدرنا علمنا بقدوم زيد عند طلوع الشمس من يوم كذا بأنباء صادق وقدرنا دوام ذلك العلم من غير أن يعرض لنا سهوا وغفلة لم نحتاج عند قدومه الى تجديد علم بقدومه بل ما وقع هو ما علمناه قبل أن يقع فمتعلق العلم بما سيكون والكائن هو شئ واحد وهو قدوم زيد في وقت كذا هذا ما يتعلق بالعلم على وجه الاختصار وأما الكلام فالذى عليه أكثر أهل السنة انه كلام واحد متعلق بجميع وجوه متعلقات الكلام وهو مع وحدته وقدمه أمر ونهى وخبر واستخبار ووعد ووعيد ونداء وغير ذلك من معانى الكلام وليس كل واحد من هذه معنى يقوم بالذات ليس هو الآخر بل عين أمره تعالى هو عين نهييه وعين خبره وعين غير ذلك من معانى الكلام

وذهب عبد الله بن سعيد الكلابي الى تعدده على ما سيأتى تحقيق
 قوله بعد أن شاء الله تعالى هذا ما يتعلق بوحدة الصفات واما عموم
 المتعلق لها فمعناه أن كل صفة من الصفات المتعلقة فهي تتعلق
 بجميع ما تصلح له وقد فسرنا ذلك في أصل العقيدة فقولنا فتتعلق
 القدرة والارادة بكل ممكن معناه أن القدرة صفة يتأتى بها ايجاد
 كل ممكن والارادة صفة يتأتى بها تخصيص كل ممكن بالنظر الى
 ذاته وانما قلنا بالنظر الى ذاته ليدخل ما لا يتأتى ايجاده ولا
 تخصيصه من الممكنات لكن لا بالنظر الى ذاته بل بالنظر الى غيره
 وذلك كتعلق علم المولى تعالى بعدم وقديمه فإنه وان استحال معه
 وقوع الممكن لكن لا يمنع من كونه متعلقاً للقدرة والارادة عند
 المحققين كما لا يمنعه ذلك من وصفه بالامكان وقد اختلفوا في اطلاق
 تعلق القدرة على ما علم الله تعالى انه لا يقع كإيمان أبى الهب مثلاً
 على قولين وقد وفق الغزالي بينهما على معنى أن من قال بالتعلق
 فبالنظر الى امكانه في ذاته ومن قال بنفي التعلق فبالنظر الى تعلق
 العلم بعد وقوعه واستدل من قال بتعلق القدرة بهذا النوع بأنه لو
 لم تتعلق القدرة بالشئ لأجل تعلق العلم بعدم وقوعه للزم أن
 لا يكون للقدرة متعلق والتالى باطل بالإجماع فالمقدم مثله وبيان
 الملازمة أن الممكن اما واجب الوقوع ان تعلق علم الله تعالى بوقوعه
 أو مستحيله أن تعلق علمه جل وعلا بعدم وقوعه فلو منعت
 الاستحالة العارضة من تعلق القدرة لمنع منه الوجوب العارض اذ
 هما في المنع من تعلق القدرة سواء ويدخل في الممكنات التي تتعلق
 بها قدرة الله تعالى واراادته الممكنات الصادرة عن الحيوانات
 بالاختيار فانها عند أهل السنة صادرة بمحض قدرة الله تعالى
 واراادته لا تأثير للحيوان في شئ منها وقد خالفت المعتزلة في ذلك
 وسيأتى الرد عليهم ان شاء الله تعالى (وقوله) والعلم والكلام
 بجميع أقسام الحكم العقلي اما سوى بين العلم والكلام في المتعلق
 لما ذكر الأئمة أن كل عالم بمعلوم فإنه متكلم بمعلومه ولما كان كل من

صفتى الكلام والعلم لا يؤثر في متعلقه لم يمنع تعلقهما بكل واجب وبكل مستحيل والضمير في قوله وهى كل واجب الخ يعود على أقسام الحكم العقلى - وتقسيم الحكم اليها تقسيم كل الى اجزائه بدليل ادخاله لفظه كل فى الأقسام ولو كان من تقسيم الكلى الى جزئياته فقال وهما الواجب والجائز والمستحيل (وقوله) والسمع والبصر والادراك على القول به بكل موجود يعنى أن هذه الصفات الثلاثة فى حق الله تعالى تتعلق بكل موجود وأن كان كل واحد منها فى حقنا خاصا ببعض الموجودات فإن ذلك بخصوص عادى لا عقلى أما البصر فاتفق أهل السنة على جواز تعلقه بكل موجود واختلفوا فى جواز تعلق ما عدا الرؤية فى الادراكات بكل موجود فذهب القدماء منهم كعبد الله بن سعيد الكلابى والفلاسي الى أن هذا العموم مختص بالرؤية ويقىه الادراكات لا يجوز أن تعم الموجودات ونقل عن الشيخ أبى الحسن مخالفتهم فى ذلك وصار جواز عموم كل ادراك لكل موجود ومذهب الشيخ الى الحسن أمام أهل السنة واليه ينسبون سلكت فى هذه العقيدة ونقل عن عبد الله بن سعيد انه لما خص تعلق اسمع بالأصوات ذهب الى أن الكلام الأزلى لا يصح أن يسمع يعنى الله أعلم بل يدرك بصفة العلم وفى قوله ذلك مخالفة لقواطع السمع والشيخ أبو الحسن رضى الله عنه لما قال ادراك السمع يعم كل موجود تبرز تعلقه بكلام الله تعالى وقال بوقوع هذا الجائز على ما ورد السمع به فى حق موسى عليه السلام وعمدة الشيخ فى ذلك ما يأتى لقريرة ان شاء الله تعالى فى فصل الرؤية من أن الوجود هو المصحح للرؤية وقد اختلف الأصحاب فى الأكوان التى هى متعلق الرؤية فى وقتنا اتفاقا هل هى متعلق اللمس أم لا فذهب بعضهم الى أن ادراك اللمس يتعلق بها واحتج بأن من لمس شيئا واضطرب تحت يده أدرك حركته واذا تفرقت أجزاؤه فى يده أدرك تفرقتها ومن الأصحاب من

أنكر ذلك رغم أنه يعلم ذلك عند اللمس ولم يتعلق إدراك اللمس به قال المقترح والتحقيق الأول وأورد على أهل السنة في قولهم أن الرؤية تتعلق بكل موجود لزوم التسلسل وذلك أن الرؤية المتعلقة هي من جملة الموجودات فيجب أن تصح رؤيتها فإذا لم نر رؤيتنا فإنما لم نرها لمانع كما في حق غيرها من الموجودات التي لا نراها ثم نقل الكلام إلى ذلك المانع فنقول هو موجود فيجوز أن يرى فيحتاج أيضا إلى تقدير مانع يمنع من رؤيته وكذلك الكلام في مانع المانع إلى ما لا نهاية له وأجاب القاضى عن ذلك بأن المانع الأول يمنع من رؤية ما هو مانع منه ومانع من رؤية نفسه فلا يحتاج إلى تقدير مانع آخر حتى يلزم التسلسل واعتراض عليه بأنه المانع إذا كان يمنع من رؤية نفسه فيكون امتناع رؤيته صفة نفسية له تمنع من مانع بالنسبة إلى رؤيته وذلك مما يقدر في طرد دلالة الوجود على صحة تعلق الرؤية بكل موجود وأجاب القاضى بأن المانع من صفة نفسه أن يمنع من قام به رؤيته لا غير من قامت به فيجوز أن يراه غير من قام به إذا الحكم لا يثبت في المعنى إلا في محل قام به ذلك المعنى ولا يناقض ذلك كون الوجود مصححا لرؤية كل موجود قلت قد اختلف علماؤنا في هذه المسألة على مذاهب الأول مذهب الشيخ أن يجوز أن ترى مطلقا وحيث لم ترى فلا مانع وما لزم من التسلسل فجوابه ما سبق عن القاضى وأجاب غيره بأن الله تعالى يقطع تلك السلسلة متى شاء بأن يخلق النوم وهو عنده يضاد الإدراك قلت وهو مردود لأن السلسلة التي لزمتم إنما هي وجود موانع لا نهاية لها مجتمعة لا مرتبة فلم يجيء النوم ونحوه من الموت والغشية وما في معناها حتى لزم المحال وهو اجتماع موانع لا نهاية لها في الزمان الفرد وإنما يصح الجواب بالنوم ونحوه لو كانت السلسلة اللازمة هي سلسلة الترتيب لما لزم محال إذ غايته لزوم عدم انقطاع الموانع في المستقبل وذلك

لاستحالة فيه كنعيم أهل الجنة وعذاب أهل النار . الثاني امتناع كون الرؤية مطلقا مرئية وحجته ما سبق من التسلسل قلت وهو مردود ان كان يسلم ان الوجود مصحح للرؤية الثالث استحالة ان يرى الانسان رؤية نفسه وتجوز أن يرى رؤية غيره وكأنه يرى - قائل هذا عدم لزوم التسلسل في رؤية الغير لجواز أن يدرك الانسان ادراك غيره لولا يدركه لمانع ثم يعدم الله ذلك الحل الثاني الذي هو محل الرؤية المدركة فتتعدم هي والموانع فينقطع التسلسل عند ذلك قلت ولا يخفى ضعف هذا الثالث أيضا لأنه ان كان يجوز رؤية المانع فقد لزم من التسلسل عند عدم كون رؤية الغير حال وجودها مرئية ما لزم عند عدم كون رؤية نفسه مرئية له وان كان لا يجوز رؤية الموانع فذلك يقطع التسلسل في رؤية نفسه ورؤية غيره كما ذكرناه عن القاضي في تصحيح قول الشيخ الأشعري وبالجمله فالحق من هذه الأقوال أن نسلم أن الوجود هو المصحح للرؤية ما ذهب اليه الشيخ بصحيحه جواب القاضي رحمه الله تعالى والله أعلم .

□ قال الفتى : والمقصود بعدم النهاية في متعلقاتها أراك ستضع لها أصلا وتزيدنا لها شرحا !!

● قال الشيخ : متابعا ... نعم عن الأصل فأقول اما عدم النهاية في متعلقاتها فلأنها لو اختصت ببعض ما تصلح له لاستحال ما علم جوازه وافترق الى مخصص !!!

وأقول شارحا لهذا الأصل - ان هذا برهان على المطلب الثاني وهو عموم التعلق للصفات وقدمه على المطلب الأول وهو وحدة الصفات لتوقف بعض أدلته عليه وبيان ما أشار اليه من الدليل أن حقول لو اختفت صفة من صفاته تعالى المتعلقة ببعض ما تصاح له لا تقلب الجائر مستحيلا والتالي باطل فالمقدم مثله وبيان الملازمة أن البعض الذي لم تتعلق به تلك الصفة مع صلاحية تعلقها به على

صحة تعلقها به مثل البعض الذي تعلقت به فقصر الصفة في التعلق على غيره منع لما علمت صحته وأيضا التخصيص لصفات ببعض ما جاز أن تتعلق به يوجب افتقارها الى مخصص مختار لاستواء الجميع بالنسبة اليها وذلك يوجب حدوثها وقد سبق البرهان على وجوب القدم والبقاء لذاته تعالى ولجميع صفاته .

● وقال الشيخ متابعا : لا يقال جاز التعلق بالجميع لكن منع منه مانع لانا نقول المانع ان ضاد الصفة لزم عدمها وعدم القديم محال والا فلا اثر له وأيضا فالتعلق نفسى يستحيل ان يمنع منه مانع والمانع في حقنا انما منع وجود الصفة لتعددتها بالنسبة اليها بدليل صحة ذهولنا عن أحد المعلومين مع بقاء الآخر لا بقلبها .

واستمر الشيخ يشرح فقال :

هذا اعتراض على الملازمة وجوابه ولتقدير الاعتراض أن يقال لا تسلم أن اختصاص الصفة المتعلقة ببعض ما تصلح له يلزم منه استحالة ما علم جوازه لانه انما يلزم ذلك لو كان امتناع تعلقها بالبعض من ذاتها اذ الغرض حينئذ أن ذلك البعض عما يصلح أن تتعلق به فامتناع تعليقها به لموجب جمع بل جواز التعلق واستحالته أما اذا كان امتناع تعلقها بذلك البعض لا من ذاتها بل لمانع لم يلزم الجميع بين الجواز والاستحالة لاختلافهما حينئذ بالاضافة اذ الجواز انما هو باعتبار الذات والاستحالة انما هي باعتبار الغير والاولى أن يقرر هذا الاعتراض بطريق الاستفسار وذلك أن يقال ما تريدون بالاستحالة والجواز اللذين يلزم اجتماعهما على تقدير عدم العموم في تعلق الصفات بالاستحالة والجواز الذاتيين أو ما هو أعلم فان أردتم الاول منعنا الملازمة اذ الاستحالة هنا نقول انها ليست بذاتية بل من الغير وهو المانع وان أردتم الثانى وهو مطلق الاستحالة والجواز منعنا الاستثنائية اذ لا تنافى باجماع بين كون الشيء جائزا

بحسب ذاته وبين كونه ممتنعاً بحسب غيره ألا ترى أن إيمان أبي
لهب ونحوه جائز بالنظر إلى ذاته مستحيل باعتبار غيره وهو تعلق
علم الله تعالى بعدم وقوعه إيجاب في العقيدة عن هذا الاعتراض بأن
لقدير المانع هنا حتى تكون الاستحالة بالغير لا بالذات لا يصح
لأن ذلك المانع لأبد وأن يكون معنى قائماً بالذات التي أوجب لها
المنع لاستحالة إيجاب المعنى حكماً لما لم يقم به وحينئذ نقول هذا
المانع أما أن يضاد الصفة المتعلقة أم لا فإن ضادها لزم عدم الصفة
أصلاً لاستحالة الجمع بين الصديق وقد سبق استحالة العدم
مطلقاً في صفاته تعالى وأن لم يضادها لم يكن له أثر فتبقى الصفة
على عمومها وأيضاً فالتعلق عموماً أو خصوصاً للصفة المتعلقة نفسياً
لها أيضاً والا لزم قيام المعنى بالمعنى ولزم تعقل الصفة المتعلقة
بدون أصل التعلق وهو محال وإذا كان التعلق مطلقاً نفسياً للصفة
المتعلقة استحالة رفعه عموماً أو خصوصاً مع بقاء الصفة فمانعه إذن
مانع من وجود الصفة لكن الصفة واجبة الوجود لا تقبل عدماً
فتقدير مانع يرفع وجودها مستحيل وهنا معنى قولي وأيضاً
فالتعلق نفسياً يستحيل أن يمنع منه مانع أي مع بقاء الصفة المتعلقة
كما قرر المعارض بل لا يرتفع إلا مع ارتفاع الصفة لكن ارتفاع
صفاته تعالى محال (وقوله) والمانع في حقنا إنما منع وجود الصفة
لتعددتها الخ .. جواب عن سؤال مقدر ولقريء أن يقال لو كان
التعلق للصفات المتعلقة نفسياً بحيث لا يمكن نفيه عموماً أو خصوصاً
مع بناء الصفة كما قررتم لزم أن لا يرتفع تعلق صفاتنا المتعلقة عن
بعض ما تصلح له والتالي باطل قطعاً بدليل أن علمنا إنما يتعلق
ببعض المعلومات وما لم يتعلق به مع إمكان أن يتعلق به فكثير لا يأخذه
الحصر وكذلك قدرتنا وكلامنا وسائر صفاتنا المتعلقة إنما تعلقت
بالنذر اليسير مما تصلح له إجاب في العقيدة بمنع الملازمة وذلك
أن المنع في حقنا الصفة وتعلقها النفسي معنا لا تعلقها النفسي مع

بقائها فكل ما جهلناه من المعلومات مثلا فقد العدم في حقنا من افاد العلوم بقدرة ومشار الغلط من كلام السائل توهمه ان علمنا مثلا وسائر صفاتنا المتعلقة يصلح ان تتعلق بمعدد والذي عند ائمتنا ان الصفة المتعلقة بالنسبة اليها انما تصلح أن تتعلق بمتعلق واحد فقط فحيث تعدد المتعلق في حقنا فقد تعددت الصفة بحبه وقد استدلووا على ذلك بأنه - لو كان لنا علم واحد مثلا يتعلق بمعلومات فأكثر لما صح أن يذهل عن بعضها مع حضور الآخر لما فيه من اجتماع الضدين وهما العلم والذهول لكن ذهولنا عن بعض معلوماتنا معلوم لنا بالضرورة فكل معلوم لنا اذن فله علم يخصه والضمير في قوله لتعددتها يعود على الصفة - وقولى لا تعلقها منصوب بالمعطف على مفعول منع -

□ قال الفتى : لقد صاحبتك في رسالاتك وفي سردك وشرحك ولا اريد الا أن تزيدنى ايضاحا وافصاحا :

● قال الشيخ : وهو يسترسل .. متما لما بدأ ..

وأما دليل وحدتها فلأنها لو تعددت بتعدد متعلقاتها للزم دخول مالا نهاية له عددا في الوجود وهو محال والا لم يكن لبعض الاعداد ترجيح على بعض فتفتقر في تعيين بعضها الى مخصص وذلك يوجب حدوثها وقد تبين وجود قدمها هذا خاف فتعين اذن وجوب وحدتها .

ثم استرسل يشرح ذلك قال به كقاعدة . فقال : وهذا برهان المطلب الأول وهو وجوب الوحدة لصفاته جل وعلا وتقريره ان يقال لو كانت صفة من صفاته تعالى متعددة وقد قام البرهان قبل قريبا على تعلقها بما لا يتناهى لم يخل اما ان تتعدد بحسب تعدد المتعلقات التى عرفت انها لا تتناهى واما ان تخص بعدد متناهى والتالى بقسميه محال فالمقدم مثله والملازمة ظاهرة اما بطلان القسم

الأول من التالي فلأنه يؤدي الى وجود صفات الا نهاية لها عددا وهو محال اذ كل ما يدخل تحت الوجود فلا بد من صحة تمييزه وتمييز ما لا يتناهى محال فوجود ما لا يتناهى محال واما بطلان القسم الثاني وهو اختصاصها بعدد متناه فلأنه يقتضى اختصاصها بذلك العدد المتناهى بدلا عن غيره مخصصا مختارا وذلك يستلزم حدوثها وأيضا يلزم توزيع ما لا يتناهى من المتعلقات على ما يتناهى من الصفات وهو محال ضرورة .

● واستطرد الشيخ يقول :

فان قلت مثلا العلم في حقنا متعدد بحسب تعدد متعلقه ونظرا غيره فلو قام العلم مثلا في حقه تعالى مقام علوم لجاز أن يقوم في حقه تعالى مقام القدرة والارادة وسائر الصفات بجامع قيامه مقام صفات متغايرة بل ويلزم عليه أن يجوز قيام ذاته مقام الصفات كلها وذلك مما يأباه كل مسلم ، قلنا الفرق ان التغاير في العلوم الحادثة لاجل التغاير في المتعلق مع الاتحاد في النوع فحيث فرضت الوحدة في العلم مثلا زال التغاير أما العلم والقدرة وسائر الصفات فمتغايرة في حقائقها جنسا فلو قدم بعضها مقام بعض لزم قبل قلب الحقائق ولزم ما قدم في مسألة سواد حلاوة .

● ثم شرح الشيخ ذلك فقال :

وهذه شبهة على سبيل المعارضة لدليل الوحدة وتقريرها ان يقال العلم قد تقرر في الشاهد تعدده بحسب تعدد متعلقاته فلو اتحد العلم القديم مثلا لقام مقام علوم مختلفة بالنسبة اليها والملازمة ظاهرة اما بطلان التالي فلان قيام العلم مقام علوم مختلفة يوجب جواز قيامه مقام سائر صفاته كالقدرة والارادة وغيرهما .

بجامع أن التعدد والاختلاف لتلك الصفات قد تقرر وجوبه لجميعها في الشاهد فان لم يعتمد عليه في بعضها بالنسبة للغائب وجب أن لا يعتمد عليه بالنسبة اليه في سائرهما بل اذا لم يوثق

بما تقرر وجوبه من ذلك في الشاهد لزم أن يجوز قيام الذات العلية مقام الصفات كلها وذلك باطل باجماع المسلمين - أجب عن هذه الشبهة بأن العلوم الحادثة مثلا وأن اختلفت فليس اختلافها في نفس حقيقة العلم بل اختلافها إنما هو باختلاف متعلقاتها لما تعددت آحاد العلم الشخصية فحيث فرض علم واحد بالشخص يعم جميع المتعلقات زال ذلك الاختلاف ضرورة توقفه على تعدد آحاد العلم بحسب تعدد آحاد المعلوم وقد زال ذلك بغرض الوحدة والحاصل أن قيام الواحد مقام العدد عند اتحاد النوع جائز لأنه لا يوجب قلب حقيقة بخلاف قيامه مقام العدد عند الاختلاف في النوع كالقدرة والعلم مثلا فإنه لا يمكن أن تقوم صفة واحدة مقامها لأنه يوجب قلب الاجناس واختلاف الحقائق واجتماع مضادات في شيء واحد كما تقدم في وجه امتناع أن يكون الشيء الواحد سواد حلاوة وهذا الجواب حسن لكنه يعكر عليه ادعاء أئمة السنة رضى الله عنهم وحدة الكلام مع اختلافه بالنوع .

فإن نوع الطلب ليس نوع الخبر . . أما الأمر والنهي فيندرجان في حقيقة الطلب فالاختلاف فيهما من حيث التعلق فقط والاستخبار والوعد والوعيد يرجع جميع ذلك الى الخبر . فرجعت الأقسام كلها الى الخبر والطلب ، وانتصر بعض الشيوخ لمذهب الشيخ والجمهور فقال لم تنحصر أقسام الكلام فيما ذكر فكما جاز رد الأقسام الى القسمين جاز في العقل أن يكون قسم آخر نسبته الى القسمين في الاندراج تحته كنسبة الأقسام الى القسمين فقليل له وكذا الخصم يدعى أنه لم تنحصر أيضا أقسام المعاني فيما ذكر منها فيجوز في العقل أن يكون ثم معنى نسبته الى العلم والقدرة كنسبة العلم الى سائر العلوم فإن قيل يلزم ثم أن يضاد وأن لا يضاد قيل وذلك لازم أيضا هنا فإن الخبر لا يضاد النهي والأمر يضاد فلو أن معنى واحد خبرا طلبا لضاد ولم يضاد وذلك هو

الحال الذي ذكرتم من حيث المعقول ولاجل استقامة الجرى على هذا المسلك انقل صار قوم الى التعدد في الكلام هربا من لزوم هذا المحال وقد نقل ذلك عن عبد الله بن سعيد بن كلاب قال ان الكلام اسم لسبع صفات الامر والنهي والخبر والاستخبار والوعد والوعيد والنداء والكل قديم عنده ونقل أيضا عنه قدم الكلام فقط وان هذه السبع من صفات الافعال انما تثبت للكلام فيما لا يزال ورد عليه فان تعقل وجود الكلام أزلا بدون واحد من هذه السبع محال وهو ظاهر اذ وجود الجنس خارجا في غير نوع من أنواعه مما لا يمكن ، وأيضا فالاستخبار والوعد والوعيد آيلة الى الخبر فلا يحسن جعلها قسيمة له فان الاستخبار اما ان يكون من الله تعالى تقريراً فهو خبر والاستفهام على حكم الاستعلام لا يليق بعلام الغيوب وان أريد به طلب الاخبار رجع الى الأمر والوعد خبر عن الثواب والوعيد خبر عن العقاب واختلاف الخبرات لا يغير حقيقة .. واجاب بعض المحققين عن الرد الأول بأن عبد الله بن سعيد انما زاد أن الكلام لا يسمى أمراً ولا نهياً الا عند وجود المأمور والمنهى لا أن الكلام لا يتعلق بهما الا عند وجودهما فانه أجل من ان يعتقد مثل هذا والتزم الاستاذ أبو اسحاق رد جميع أقسام الكلام الى الخبر لينتظم القول بالوحدة فقال الأمر خبر عن تحتم الفعل والنهي خبر عن تحتم الترك أو رد عليه ان خبر الله تعالى صدق والخبر الصدق يتبع الخبر عنه على ما هو به فاذا أخبر الله تعالى عن تحتم شيء فلا بد وان تكون صفة التحتم ثابتة له قبل الاخبار فتحتمه ان كان بنفس هذا الخبر دار ، وان كان بغيره تسلسل قال ابن التلمساني ويمكن أن يجيب بأن بعض الاخبار يراد بها الانشاء فلا يشترط كونها بتلك الصفة قبل تعلقه بها بل يشبث معها كقولك طلقت واعتقت ووكلت وما أشبه ذلك واعترض أيضا على الأستاذ بأن من أقسام الأمر والنهي الندب والكراهة وليس

فيهما نحتّم فقد خرج عن الكلام بتفسيره وذهب الامام الفخر الى مثل ما ذهب اليه الاستاذ من رد انواع الكلام كلها الى الخبر الا انه رد الأمر والنهي الى الاخبار بحلول العقاب ورد عليه بأن العفو من الله تعالى مأمول في حق غير الكافر مع تحقق الأمر والنهي وبهذا بطل على المعتزلة حد الواجب بذلك والقاضي يقول لو قدر ورود الأمر الجازم بدون الوعد والوعيد لتحقيق الأمر وخالفه الامام الغزالي وما صار اليه القاضي هو الجاري على قواعد اهل السنة فان الثواب من الله عندهم مجرد فضل والعقاب مجرد عدل وتعلقها بالأمر والنهي باخبار الله تعالى لا انهما لازمان لهما عقلا وأعلم أن مسألة الوحدة في الصفات لتعلق بها أبحاث قوية واشكالات صعبة يضيق مجال النظر فيها الا أن يوقت الله تعالى وقد تركنا التعرض لكثير منها خشية السآمة وفيما ذكرناه من ذلك كفاية وبالجملة فمباحث الصفات المعنوية والمعاني متسعة جدا وهى من مزال الاقدام الا أن يثبت الله سبحانه فنسأله جل وعلا أن يعرفنا به ولا يفتنا في ديننا بفضله .

والسلام على من اتبع الهدى ..

□ قال الفتى للشيخ :

لقد أجدت وافدت ... وكنت أريدك أن تصنع لنا فصلا في
الوحدانية .

● قال الشيخ : باذن الله تعالى .

□ قال الفتى : وهل لسيدى الشيخ أن يجعل فصلا ختاميا
في الوحدانية !!!

● قال الشيخ : ولكن ينبغى قبل أن أشرع في شرح مسائل
الوحدانية أن أبدأ بمقدمة في معنى الوحدة وفي أقسامها فنقول اما
معنى الوحدة فقد قال ناصر الدين البيضاوى في طوالة هي كون

الشيء بحيث لا ينقسم الى امور مشتركة في الماهية وتعريفه شامل
للواحد الحقيقي وهو مالا ينقسم أصلا وللواحد الاضافي وهو ما ينقسم
لكن لا الى امور مستوية في الحقيقة كالانسان المنقسم الى الأعضاء
المختلفة من يد ورجل ورأس ونحوها فانها غير مستوية في الماهية
ويخرج من التعريف ما انقسم الى امور متساويات في الماهية
كجماعة فقط من غسل أو ماء ونحوهما .

وقال الامام في الارشاد الواحد في اصطلاح الأصوليين هو
الشيء الذي لا ينقسم فقوله في اصطلاح الأصوليين احتراز به من
اصطلاح الفلاسفة فانه يطلق عندهم على امور تعرف مما يأتي بعد
في التقسيم وقوله هو الشيء احتراز من المعدوم لانه ليس بشيء
عند أهل السنة وقوله الذي لا ينقسم احتراز من المنقسم كالجسم
فانه يقبل القسم فلا يسمى واحدا في اصطلاح الأصوليين وان كان
يسمى واحدا في اللغة وفي اصطلاح الفلاسفة ولو قال الواحد هو
الشيء لكان سديدا فان كل منقسم عندنا شيان لا شيء الا ان
قوله الذي لا ينقسم تحقيق للحقيقة ورفع للتجاوز وقد اختلف في
الوحدة فقل هي صفة سلبية فهي عبارة عن سلب الكثرة ونقل
عن القاضي وامام الحرمين انها صفة نسبية والتحقيق الأول واما
اقسام الوحدة فكثيرة الواحد الحقيقي والواحد بالشخص والواحد
بالجنس والواحد بالنوع والواحد بالفصل والواحد بالعرض ثم
الواحد بالشخص اما واحد بالاتصال أو واحد بالاجتماع ويسمى
الواحد بالتركيب والواحد بالارتباط ثم الواحد بالعرض اما واحد
بالحمول واما واحد بالموضوع فهذه اقسام سبعة ووجه التقسيم
اليها ان الواحد اما ان يكون بحيث لا ينقسم وجه من الوجوه أولا والأول
الواحد الحقيقي والثاني اما ان يكون بحيث يمتنع حمله على كثيرين
كزيد فهو الواحد بالشخص أو يكون بحيث لا يمتنع حمله على
كثيرين ولا بد ان يكون واحدا من وجه كثيرا من وجه ويوجب تباين

الوجهين لتنافيهما وإذا كان كذلك فجهة الواحد إما أن تكون نفس الماهية لمعروض الكثرة أو جزءا منها أو خارجا عنها ،والأول هو الواحد بالنوع كاتحاد زيد وعمرو في الانسانية والتالى وهو جزء الماهية أما ان يعم حقيقتين فأكثر وهو الواحد بالجنس كاتحاد الانسان والفرس في الحيوان أو يختص بحقيقة واحدة وهو الواحد بالفصل كاتحاد زيد وعمرو في الناطق والثالث وهو الواحد بالعرض قسمان لأنه إما ان تكون جهة الاتحاد محمولة على التعدد كاتحاد القطن والثلج في حمل البياض عليها ويسمى الواحد بالحمول وتكون جهة الاتحاد موضوعة له كاتحاد الضاحك والكاتب في وضع الانسان لهما أى يحملان عليه ويسمى الواحد بالموضوع ثم الواحد بالشخص القابل للقسمة أما أن تكون الأقسام التى تحصل بالقسمة متشابهة بالاسم والحد هو الواحد بالاتصال سواء كان قبوله للقسمة لذاته كالمقدار أو لغيره كالجسم البسيط فانه يقبلها بواسطة المقدار أو تكون الأقسام مختلفة كالبدن المنقسم الا الاعضاء المختلفة وهو الواحد بالاجتماع ويسمى الواحد بالتركيب ،والواحد بالارتباط - وإذا عرفت هذا - فأعلم أن المراد من كونه جل وعلا واحدا ففى قبوله الانقسام ونفى نظيرا له تعالى فى الألوهية وحاصله نفى الكمية المتصلة والكمية المنفصلة وهى معنى نفى نظير له تعالى فى الألوهية نفى شريك معه فى جميع الممكنات فلا مؤثر فى جميعها سواء فهو الواحد فى ذاته أى غير مؤلف من جزأين فأكثر والواحد فى صفاته فلا مثل له ولا نظير والواحد فى افعاله فلا شريك له فيها ولا ضد ولا وزير وليست الواحدة الثابتة لذاته تعالى بمعنى تناهيه فى الدقة والصغر الى حد لا ينقسم ،والا لزم أن يكون جوهر فردا ولا بمعنى أنه معنى من المعانى لان المعانى لا تقبل الانقسام والا لزم ان يكون صفة غير قائم بنفسه بل محتاجا الى محل يقوم به وقد سبق

استحالة ذلك في حقه تعالى وبالجمله فالمقطوع به شهادة البراهين العقلية والقواطع السمعية أنه جل وعلا ذات قائم بنفسه أى مستغن عن المحل والمؤثر لوجوب وجوده موصوفا بما لا يحاط به من صفة الجلال والجمال ليس بصفة من الصفات ولا جرما تجرى عليه الحوادث والمتغيرات ولا تمر عليه الأزمنة ولا يتخصص بالجهات - لا يقبل اجتماعا ولا افتراقا ولا صفرا ولا كبرا لا مثيل له ولا نظير له ولا ضد ولا وزير كل الممكنات مفتقرة اليه وهو الغنى عن جميعها فى الأول وفيما لا يزال وهو على كل شئ قدير - كل ذلك شهدت به البراهين المنتهية الى ضروريات العقول وطابق فيها المعقول المنقول ثم عجزت العقول بعد عن الادراك والقطع تشوقها للخوض فيما خرج عن دائرة التوهّمات والتخيّلات وقصارى أمرها أنها صارت من أجل اللمحة التى لحظت والرمزة التى بها غابت عن العوامل كلها وفيها تاهت وبها ولّعت تطاير من وراء حجب الكبرياء وأردية العز شوقا الى ما لا يكيف من جميل اللقاء وتتنسم من مواهب الزيادة لكشف الغطاء ، ما تروح على القلب المحترق الاحشاء ، وربما عظم الشوق بلطف نسيم المزيد ، فشطحت الذوات شطحا طارت به الروح عن سجن الجسد واتصلت بما لا نهاية لزيادة نعيمه على طول الأبد !!!

وللولى القطب الجامع أبى مدين رضى الله عنه فى هذا المعنى :

فقل للذى ينهى عن الوجد أهله
إذا لم تذق معنا شراب الهوى دعنا
إذا اهتزت الأرواح شوقا الى اللقاء
ترقصت الاشباح يا جاهل المعنى
أما تنظر الطير القصص يافتى
إذا ذكر الأوطان حسن الى المعنى

الوجهين اتنافيهما وإذا كان كذلك فجهة الواحد إما أن تكون نفس الماهية لمعرض الكثرة أو جزءا منها أو خارجا عنها ،والأول هو الواحد بالنوع كاتحاد زيد وعمرو في الانسانية والتالى وهو جزء الماهية أما ان يعم حقيقتين فأكثر وهو الواحد بالجنس كاتحاد الانسان والفرس في الحيوان أو يختص بحقيقة واحدة وهو الواحد بالفصل كاتحاد زيد وعمرو في الناطق والثالث وهو الواحد بالعرض قسمان لأنه إما ان تكون جهة الاتحاد محمولة على التعدد كاتحاد القطن والثلج في حمل البياض عليها ويسمى الواحد بالحمول وتكون جهة الاتحاد موضوعة له كاتحاد الضاحك والكاتب في وضع الانسان لهما أى يحملان عليه ويسمى الواحد بالموضوع ثم الواحد بالشخص القابل للقسمة أما أن تكون الأقسام التى تحصل بالقسمة متشابهة بالاسم والحد هو الواحد بالاتصال سواء كان قبوله للقسمة لذاته كالمقدار أو لغيره كالجسم البسيط فإنه يقبلها بواسطة المقدار أو تكون الأقسام مختلفة كالبدن المنقسم الا الاعضاء المختلفة وهو الواحد بالاجتماع ويسمى الواحد بالتركيب ،والواحد بالارتباط — وإذا عرفت هذا — فأعلم أن المراد من كونه جل وعلا واحدا نفى قبوله الانقسام ونفى نظيرا له تعالى في الألوهية وحاصله نفى الكمية المتصلة والكمية المنفصلة وهى معنى نفى نظير له تعالى في الألوهية نفى شريك معه في جميع الممكنات فلا مؤثر في جميعها سواء فهو الواحد في ذاته أى غير مؤلف من جزأين فأكثر والواحد في صفاته فلا مثل له ولا نظير والواحد في افعاله فلا شريك له فيها ولا ضد ولا وزير وليست الواحدة الثابتة لذاته تعالى بمعنى تناهيه في الدقة والصغر الى حد لا ينقسم والا لزم أن يكون جوهر فردا ولا بمعنى أنه معنى من المعانى لان المعانى لا تقبل الانقسام والا لزم ان يكون صفة غير قائم بنفسه بل محتاجا الى محل يقوم به وقد سبق

استحالة ذلك في حقه تعالى وبالجمله فالمقطوع به شهادة البراهين العقلية والقواطع السمعية أنه جل وعلا ذات قائم بنفسه أى مستغن عن المحل والمؤثر لوجوب وجوده موصوفا بما لا يحاط به من صفة الجلال والجمال ليس بصفة من الصفات ولا جرما تجرى عليه الحوادث والمتغيرات ولا تمر عليه الازمنة ولا يتخصص بالجهات - لا يقبل اجتماعا ولا افتراقا ولا صفرا ولا كبرا لا مثيل له ولا نظير له ولا ضد ولا وزير كل الممكنات مفتقرة اليه وهو النعمى عن جميعها فى الاول وفيما لا يزال وهو على كل شىء قدير - كل ذلك شهد به البراهين المنتهية الى ضروريات العقول وطابق فيها المعقول المنقول ثم عجزت العقول بعد عن الادراك والقطع تشوقها للخوض فيما خرج عن دائرة التوهمات والتخيلات وقصارى أمرها أنها صارت من أجل اللمحة التى لحظت والرمزة التى بها غابت عن العوامل كلها وفيها تاهت وبها ولهمت تتطير من وراء حجب الكبرياء وأردية العز شوقا الى ما لا يكيف من جميل اللقاء وتنسم من سواهب الزيادة لكشف البغطاء ، ما تروح على القلب المحترق الاحشاء ، وربما عظم الشوق بلطف نسيم المزيد ، فشطحت الذوات شطحا طارت به الروح عن سجن الجسد واتصلت بما لا نهاية لزيادة نعيمه على طول الابد !!!

وللولى القطب الجامع أبى مدين رضى الله عنه فى هذا المعنى :

فقل للذى ينهى عن الوجد أهله

إذا لم تذق معنا شراب الهوى دعنا

إذا اهتزت الأرواح شوقا الى اللقاء

ترقصت الاشباح يا جاهل المعنى

أما تنظر الطير المقصص يافتى

إذا ذكر الأوطان حسن الى المعنى

كذلك أرواح المحبين يا فتى
تهزها الأشواق للعالم الأسنى
اللهم زيننا في الدنيا والآخرة
زيننة — الايمان —

واجعلنا مهتدين — وتوفنا مسلمين ثابتين يا أرحم الراحمين .

● **واذا كان ذلك الذى عرفت يا بنى** فقد يكون
مستملحا ان اضع لك فى خاتمة هذا الكتاب — التوحيد والوحدانية
ومسلم التقليد — حاصل — اصول وقواعد — اجعلها لك . . مسك
الختم فى وجيز من الالام !!!

أولا : ان نقول انه يجب لهذا الصانع ان يكون واحدا اذ لو
كان معه ثان للزم عجزهما أو عجز أحدهما عند الاختلاف وقهرهما
أو قهر أحدهما عند الاتفاق الواجب مع الاستحالة استحالة ما علم
امكانه لكل واحد باعتبار الانفراد ونفى وجوب الوجود لكل واحد
منهما للاستغناء بكل منهما عن كل منهما فان لم يجب اتفاقهما بل
جاز اختلافهما لزم قبولهما العجز وعاد الأول .

وثانيها : أنه يلزم أيضا نفى الاتفاق مطلقا العجز لان الفعل
الواحد يستحيل عليه الانقسام فيتمانعان فيه فيلزم عجزهما أو
عجز أحدهما كما فى الاختلاف والعجز على الاله محال لأنه يضاد
القدرة فان كان قديما لزم استحالة علمه فيجب أن لا يقدر هذا
الاله على شيء دائما وان كان حادثا فعنده وهو القدرة قديمة
فيستحيل عدمها فلا يوجد العجز وايضا فيستحيل اتصاف الاله
بصفة حادثه .

وثالثها : واذا قلت فلم لا يجوز أن ينقسم العالم بينهما قسمين
فيكون أحدهما قادرا على أحد القسمين والآخر على الآخر فلا يلزم

التمانع فالجواب انه قد تقرر قبل استحالة التناهي في مقدورات الاله ومراداته فيستحيل هذا الفرض الذى ذكر في السؤال وايضا فالقسمان ان كانا معا في الجواهر لزم من تعلق القدرة ببعضها تعلقها بالجميع للتمائل فيلزم التمانع وان كان أحد القسمين الجواهر والآخر الاعراض فذلك لا يعقل اذ القدرة على ايجاد الجواهر لا تعقل بدون القدرة على اعراضها وكذلك العكس للتلازم الذى بينهما ثم ذلك لا يدفع التمانع أيضا عندما يريد احدهما أن يوجد الجواهر والآخر يريد أن يوجد عرضه .

ورابعا : ويصح اثبات هذا العقد وهو الوجدانية بالدليل المسمى ومنعه بعض المحققين وهو رأى لأن ثبوت الصانع لا يتحقق بدونها ولا أثر للدليل السمعى في ثبوت الصانع فكذا ما يتوقف عليه والله أعلم .

وخامسها : ويصح أن يستدل على الوجدانية بما تقدم في وحدة الصفات فتقول يلزم من تعدد الاله وجود ما لا نهاية له عددا أن تعدد بعدد الممكنات والاحتياج الى مخصص أن وقف دون ذلك وكلاهما محال .

وبهذا الدليل بعينه أعنى دليل التمانع يستدل على أنه جل وعلا هو الموجد لأفعال العباد ولا تأثير لقدرتهم الحادثة فيها بل هي موجودة مقارنة لها .

وانما قلنا بوجود قدرة مقارنة لما نجده من الفرق الضرورى بين حركة الاضطراب وحركة الاختيار .

وعن تعلق هذه القدرة الحادثة بالمقدور في محلها مقارنة له من غير تأثير عبر أهل السنة رضى الله عنهم بالكسب وهو متعلق التكليف الشرعى وامارة على الثواب والعقاب فبطل اذن مذهب الجبرية وهو انكار القدرة الحادثة لما فيه من جحد الضرورة

وابطال محل التكليف وامارة الثواب والعقاب ومن هذا كان بدعة ومذهب القدرية وهو كون العبد يخترع أفعاله على وفق مراده بالقدرة التي خلق الله له لما علمت من دليل الوجدانية واستحالة شريك مع الله تعالى أيا كان .

ويلزم فيه أيضا استحالة ما علم امكانه اذ الافعال يصح تعلق القدرة القديمة بها قبل تعلق القدرة الحادثة فلو منعتها القدرة الحادثة للزم ما ذكر وترجيح المرجوح .

وقالوا لم يزل يقدر عليها بأن يسلب القدرة الحادثة قلنا فقد لزم اذن ان لا يقدر عليها مع وجود القدرة الحادثة وأيضا من أصلكم وجوب مراعاة الصلاح والاصلاح فلا يمكن سلبها عنكم بعد التكليف .

قالوا فكيف يشبه أو يعاقبه على غير فعله قلنا يفعل ما يشاء لا يسأل عما يفعل والثواب والعقاب غير معللين وانما الافعال امارات شرعية عليهما بخلق الله تعالى منها في كل مكلف ما يدل شرعا على ما أراد به في عقابه فكل ميسر لما خلق له ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة نسأله سبحانه وتعالى حسن الخاتمة بفضله .

□ **قال الفتى :** ختم الله لى ولك بخواتم السعداء - والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء ..

● **قال الشيخ :** ومن الجائزات ويجب الايمان به بعث الرسل الى العباد ليبلغوهم أمر الله سبحانه ونهيه واباحته وما يتعلق بذلك من خطاب الوضع لما عرفت أن العقل لا يدرك دون شرع طاعة ولا معصية ولا ما بينهما ..

وتفضل سبحانه وتعالى بتأييدهم بالمعجزات الدالة على صدقهم وهى فعل الله سبحانه وتعالى الخارق للعادة المقارن لدعوى

الرسالة متحدى به قبل وقوعه غير مكذب يعجز من يفي معارضته
 عن الاتزان بمثله فاحترز بالأول من القديم فليس فعلا الله تعالى
 فلا يكون معجزة ودخل فيه الفعل الذي تعلقت القدرة الحادثة به
 كتلاوة النبي صلى الله عليه وسلم القرآن فهو معجزة لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم دون غيره - اذ غيره اذا تلاه انما يحكيه وليس
 هو الآخذ له عن الملك ودخل فيه مالا تتعلق به القدرة الحادثة
 كإحياء الموتى وتكثير الطعام وانقياد الحجر والشجر وغير ذلك وعين
 بعض أصحابنا المعجزة أن تكون من النوع التالي لا الأول فتكون
 معجزة القرآن على هذا في نظمه المخصوص واطلاع النبي صلى الله
 عليه وسلم على ذلك دون سائر الناس وكلا الأمرين ليس هو من
 فعله ولا من كسبه وهذا الثاني أظهر والله أعلم . .

ونبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم قد علم ضرورة
 ادعائه الرسالة وتحدى بمعجزات الا يحاط بها .

وأفضلها القرآن العظيم الذي لم تنزل تفرع أسماء البلغاء
 بتضليل كل دين غير الاسلام آياته بصريح قوله تعالى فأتوا بعشر
 سور مثله مفتريات ثم تنزل معهم فقال فأتوا بسورة من مثله ثم
 صرح بعجز الجميع عنهم وأنسهم مفترقين أو مجتمعين فقال جل
 من قائل (قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا
 القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا) .

ثم هذا الى ما له من المعجزات التي لا تحصى - واختتم الكتاب
 بشعري وأنا رجل من رجال القبان . .

أنت الشفيـع المشـفع
 ما دون بابك يقـسر
 وقفت بالباب داع
 أرجو الجـوانح أجمـع

يا خير من استتاد
 دوما على البعد يسوع
 للمسلمين تبارك
 فجالهم قد ساء مسوع
 ان لم تزد عن حمائم
 من ذا ينود ويدفع
 قد ذل من بعد عز
 ملوكهم فهي تبوع
 الجهل عم بينهم
 فلا سجود وركع
 قد قلدوا كل فسق
 من الفرنج ومهيوع
 ربا ليتهم قلدوهم
 فيما يفيد وينفع
 تبكى لهم حشرات
 في كل قطر توزع
 ان لم تزد عن حمائم
 من ذا ينود ويدفع

المستشار
 أحمد فتحى القاضى

الفهرس

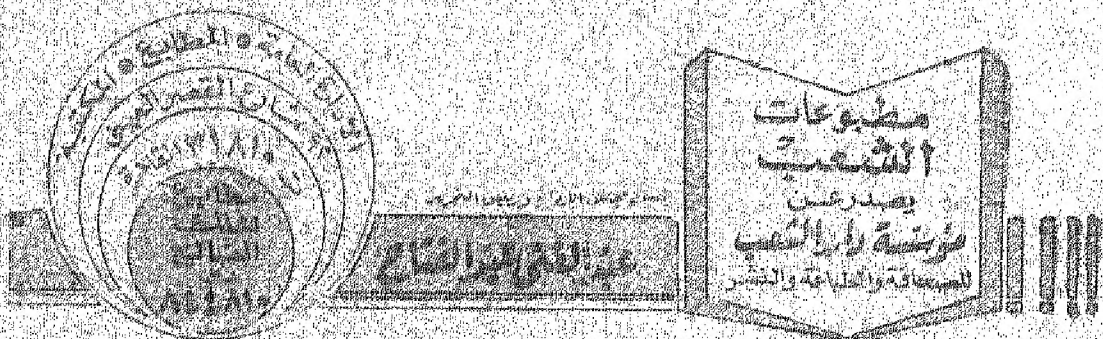
- المقدمة ٣
- الرسالة الأولى :
- الواجب على من بلغ ٥٠
- الرسالة الثانية :
- الصفات السبع ٤٧

● رقم الايداع بدار الكتب ٨٢/٤٤٤٤

● الترقيم الدولي ٥ - ٣٠٠٠ - ٩ - ٩٧٧ ISBN

مطبع دار الشؤون الثقافية

الشرق في شأ



١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م